

استراتيجية الحكومة الإسرائيلية القديمة-الجديدة حيال فلسطين

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 86

القدس/رام الله/بروكسل، 28 آذار/مارس 2022. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ ليس هناك الكثير مما هو جديد، وتلك هي المشكلة. الأمور على حالها بالنسبة لإسرائيل والعالم الخارجي فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في أعقاب تفجّر العنف في نيسان/أبريل - أيار/مايو 2021. ووصلت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية إلى الحكم محملة برسائل للتغيير الإيجابي لكنها قامت بدلاً من ذلك بتصعيد إجراءاتها القمعية.

ما أهمية ذلك؟ أظهرت أحداث ربيع عام 2021 أن الوضع الراهن يضمن حدوث جولات تصعيد في المستقبل. إن عدم معالجة الأسباب الجذرية للصراع، أو على الأقل تخفيض حرارته من خلال خطوات وسيطة سيتسبب في المزيد من العنف. لقد سمحت حالة تقرب من الصمت التام دولياً لإسرائيل باتخاذ المزيد من الإجراءات لسحق المقاومة الفلسطينية للاحتلال.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على أصحاب المصلحة والمعنيين الدوليين الدفع نحو اتخاذ خطوات طال أمد انتظارها لتقليص مخاطر حدوث انفجار آخر للعنف - أي هدنة طويلة الأمد في غزة؛ ووقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية وعمليات طرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية؛ واحترام الترتيبات التقليدية في الأماكن المقدسة في القدس؛ وتجديد القيادة السياسية الفلسطينية - وإعادة النظر بمقاربات التوصل إلى السلام.

I. لمحة عامة

بعد عام تقريباً من اضطرابات نيسان/أبريل - أيار/مايو 2021، لم تُجر إسرائيل ولا أي قوة خارجية مراجعة لمقاربتها للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي الواقع، فإن التطورات تشير إلى أن حسابات الجميع ما تزال على حالها. فقد ألمحت الحكومة الإسرائيلية إلى "تقليص حدة الصراع" - والتفكير بخطوات تُحسّن بشكل ضئيل الوضع الاقتصادي البائس للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بدلاً من السعي نحو حل سياسي - وسعت من خلال وزير خارجيتها ذي التوجهات الغربية إلى طمأنة الجهات الفاعلة الخارجية. إلا أن مقاربة إسرائيل، ولو بدت جديدة، ما هي في الواقع سوى إعادة تضييق وضع راهن يتضح على نحو متزايد أنه لم يعد قابلاً للاستمرار، كما أظهرت أحداث ربيع عام 2021. إن المزيد من توسع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وتصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية محترمة على أنها إرهابية يؤكد على مدى اليأس الذي أصيبت به آفاق تحقيق السلام. لذلك، ينبغي على الجهات الفاعلة الخارجية أن تدفع نحو اتخاذ خطوات علاجية مؤقتة لتقليص مخاطر حدوث انفجار آخر للعنف. وينبغي أن تبدأ أيضاً بإعادة التفكير بمجمل صرح عملية السلام التي باتت شبه ميتة.

بدا أن الحكومة الائتلافية برئاسة نفتالي بينيت التي وصلت إلى السلطة في حزيران/يونيو 2021 بعد انتخابات أجريت قبل ثلاثة أشهر وضعت الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على نار هادئة. وفعلت ذلك رغم الأحداث التي طرأت، بما في ذلك الاحتجاجات الفلسطينية في سائر أنحاء الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية وإسرائيل نفسها والقصف الجوي الذي دام أحد عشر يوماً لقطاع غزة - رداً على الرشقات الصاروخية التي أطلقتها حماس على إسرائيل - والذي أدى إلى زيادة تردي أجزاء واسعة من الشريط الساحلي. تبنت الحكومة لهجة جديدة ورواية جديدة أيضاً. فقد سعى وزير الخارجية يائير لابيد، وهو وسطي، إلى تهدئة الحكومات الغربية التي كان قد نفّر لها الخط المتشدد لرئيس الوزراء بنيامين

هذه المطبوعة جزء من مبادرة مشتركة بين مجموعة الأزمات الدولية ومشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط للمساعدة على تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

والآراء المعبر عنها في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء المجلس الدولي وكبار المستشارين في مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

نتنياهو ضد الفلسطينيين والفظاظة التي كان يخاطب بها حلفاء إسرائيل. ويبدو أن اللهجة الأكثر دبلوماسية للابيد ومقاربة بينيت الأقل صدامية حيال الفلسطينيين قد نجحت في استعادة ود بعض القادة الغربيين المستائين، الذين ليس لديهم رغبة في كل الأحوال بمواجهة إسرائيل بشأن سياساتها حيال الفلسطينيين، نظراً لانشغالهم بأزمات في أماكن أخرى.

إلا أن هذه المقاربة الأكثر نعومة لا ترقى إلى الكثير. فهي تنطوي جوهرياً على شيء من التعاون الاقتصادي الذي بالكاد يؤثر على الديناميكيات الكلية للاحتلال، أو التمييز المؤسساتي الممنهج أو إنكار الحقوق الأساسية، إضافة إلى زيادة الدعم الدبلوماسي، والمالي والأمني للسلطة الفلسطينية، التي تتعاون معها إسرائيل وتعتمد عليها في قمع مقاومة الاحتلال. لقد فقدت السلطة الفلسطينية نفسها الشرعية الشعبية بسبب الفساد، وعدم الكفاءة وقمع المعارضة، إضافة إلى استعدادها للعمل مع السلطات الإسرائيلية دون مقابل يكون على شكل أفق سياسي للحقوق والحريات الفلسطينية. لقد أحجمت عن تنظيم انتخابات من شأنها إنعاش الحياة السياسية الفلسطينية وتحسين الحوكمة. استراتيجية حكومة بينيت – للابيد القديمة – الجديدة، التي أخفقت في تفاعلتها السابقة بشكل متكرر في الإسهام بتحقيق التقدم نحو السلام، هي نتاج ابتعاد النظام الإسرائيلي عن أي شكل من أشكال عملية السلام. ودون تصميم واضح من جانب القيادة الإسرائيلية على عكس الاتجاهات الحالية، فإن ضم إسرائيل بحكم الأمر الواقع للضفة الغربية سيستمر.

في هذه الأثناء، تقف الأطراف الفاعلة الخارجية صامتة تقريباً، باستثناء حالات معزولة معينة تتعلق ببعض وليس معظم المستوطنات الجديدة وعمليات الطرد من المنازل. ويعود هذا في جزء منه إلى عدم الرغبة في إرباك الحكومة الائتلافية الهشة. كان من المرجح أن تكون الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جو بايدن أكثر صراحة في انتقادها لتصنيف إسرائيل لست منظمات مجتمع مدني فلسطينية على أنها إرهابية، على سبيل المثال، أو لبعض أوجه مشروع بناء المستوطنات لو كانت الحكومة المسؤولة برئاسة نتنياهو. لكن بصرف النظر عن هو في السلطة في إسرائيل، ليس للولايات المتحدة مصلحة كبيرة بمواجهة إسرائيل، خصوصاً خلال انخراطها في مفاوضات حساسة مع إيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي – وهو هدف تعارضه القيادة الإسرائيلية. بالنسبة للدول الأوروبية، يبدو أنها غسلت يديها من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهي منقسمة داخلياً، ولا تتعرض لضغوط داخلية تذكر للقيام بأي فعل، والآن، بالطبع، وهي منشغلة بالغزو الروسي لأوكرانيا.

والنتيجة هي أنه بدلاً من اتخاذ خطوات لتقليص الصراع والدفع نحو محادثات سلام جدية، فإن الجهات الفاعلة الدولية تُمكن القمع الإسرائيلي، من خلال الصمت شبه التام، وتسمح لإسرائيل بالتصرف دون الخشية من أي عقاب. وفي غياب فعل أكثر حسماً وإعادة تفكير شاملة بالمقاربة الدولية للصراع، يمكن لهذا المسار أن يقضي إلى المزيد من الابتعاد عن حل الدولتين الذي تدعي دعمه، وإلى تآكل حقوق الفلسطينيين وتشجيع تجدد العنف.

القتال الذي اندلع في ربيع عام 2021 وما تبعه من استمرار سياسات حقبة نتنياهو حيال الفلسطينيين يشكل دليلاً آخر على أن التجليات الراهنة للصراع لا يمكن أن تستمر. إن إعادة التفكير بالمقاربة الكلية للسلام مسألة كان ينبغي أن تجرى منذ أمد بعيد. لكن إلى أن يحدث ذلك، ينبغي على القوى الأجنبية أن تدفع على الأقل لاتخاذ خطوات لتقليص حدة التوترات وتخفيف مخاطر حدوث تصعيد آخر. وينبغي أن تحت إسرائيل على السعي للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع حماس في قطاع غزة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بالبدء بإعادة البناء في القطاع وأن يحمي المدنيين على الجانبين؛ وتجميد التوسع الاستيطاني، وهدم المنازل، وعمليات الطرد والاستملاك في الضفة الغربية؛ وإلغاء الحظر المفروض على ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية؛ وإلغاء الأوامر بإخلاء سكان فلسطينيين في حي الشيخ جراح وأجزاء أخرى من القدس الشرقية المحتلة؛ والعودة إلى الإطار المعروف 'بالوضع الراهن'، الذي كان قد حافظ على السلام في الحرم الشريف (التجمع الموجود في القدس والذي يتكون من الحرم الشريف وجبل الهيكل)؛ ومعالجة التمييز المؤسساتي المنهجي ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نفسها.

كان ينبغي أن تتخذ معظم هذه الخطوات قبل عقد أو ثلاثة عقود مضت – وقد حثت مجموعة الأزمات على اتخاذ عدد منها منذ وقت طويل – لكن ما يبدو من تكرار حدوثها بشكل دائم لا يجعلها أقل ضرورة اليوم إذا كان هناك رغبة بتجنب المزيد من إراقة الدماء. وبعبارة أخرى، ينبغي على الأطراف الفاعلة الخارجية فعل المزيد لإخضاع إسرائيل للمساءلة عن سياسات التمييز المنهجي، والعنف، وانتزاع الممتلكات المادية والمعنوية والقبول بحكم الأمر الواقع. مهما كان موعد اتخاذ هذه الخطوات قريباً، فإنه ليس قريباً بما يكفي، لأنه يبدو أن التوترات في حالة تصاعد مرة أخرى قبل الأعياد الدينية للمسلمين واليهود في نيسان/أبريل، وسيحتفل الإسرائيليون والفلسطينيون قريباً بذكرى اضطرابات العام الماضي.

في الوقت نفسه، ينبغي أن تضغط من أجل إحداث تجدد سياسي فلسطيني من خلال إجراء انتخابات وطنية، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بعودة المؤسسات التمثيلية وتحسين أفاق المصالحة الوطنية بين فتح (وبالتالي السلطة الفلسطينية) وحماس. وعليها أن تطالب بأن توقف السلطة الفلسطينية عمليات تخويف وقمع المعارضة السلمية. وينبغي ألا تقوم حماس بإطلاق الصواريخ بشكل غير تمييزي على إسرائيل، رغم أنه ليس من المرجح كثيراً أن تُحجم الحركة عن فعل ذلك في غياب هدنة طويلة الأمد. وينبغي على الجهات الفاعلة الخارجية أن تستمر في تحميل حماس المسؤولية عن مثل هذه الهجمات.

II. كان ذلك حينها، أما الآن فالأمر مختلف

أثارت أحداث نيسان/أبريل – أيار/مايو 2021 – الاحتجاجات الفلسطينية في القدس الشرقية، التي قمعت بعنف من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، لكنها انتشرت إلى الضفة الغربية المحتلة والمدن المختلطة في إسرائيل، وأيضاً إلى قطاع غزة، حيث انخرطت إسرائيل وحماس في حرب استمرت 11 يوماً – أثارت مخاوف دولية متجددة بشأن الوضع في إسرائيل – فلسطين.¹

في حزيران/يونيو، أطاح ائتلاف سياسي إسرائيلي متنوع وهش يشمل اليمين الداعي إلى الضم واليسار المعادي للاحتلال، للمرة الأولى، بما في ذلك أحد الأحزاب العربية، أطاح بنتنياهو، الأمر الذي أوجد بارقة أمل في قيام إسرائيل بطي صفحة سياساته.² تبنت الحكومة الجديدة رواية جديدة حول الصراع ولهجة مختلفة عن لهجة نتنياهو في التعامل مع حلفاء إسرائيل الغربيين. كشف صعود لايبيد كوزير للخارجية عن لهجة جديدة مرحباً بها في العواصم الغربية حيث كان نتنياهو قد أحرق الجسور (وخصوصاً على الجانب الديمقراطي في المشهد السياسي الأميركي بوجه خاص). وفي اقتراق بلاغي عن الماضي، بدأ لايبيد وبينييت، وهو سياسي يميني وقائد سابق للمستوطنين، بالتحدث عن أشكال لـ "تقليص حدة الصراع".³ وهما يقصدان بهذه العبارة اتخاذ خطوات لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، وبالتالي دعم السلطة الفلسطينية بينما يضعفان حماس. مسؤول إسرائيلي قال: "إننا نبحت فعلاً عن وسائل لتحقيق تحسن اقتصادي فعلي للفلسطينيين. وهذا ليس كلاماً وحسب".⁴

إلا أن التغيير في الخطاب يخفي استمراراً في السياسات. كان يبدو أن تعزيز قوة السلطة الفلسطينية يهدف بشكل رئيسي إلى منع انهيارها السياسي والمالي من أجل استمرار استبعاد حماس، ومنع حدوث انفجار في الضفة الغربية والمحافظة على أمن الجنود والمدنيين الإسرائيليين هناك، وفي الوقت نفسه إبقاء قيادة السلطة الفلسطينية التي تقبل بالوضع الراهن، بما في ذلك الانقسام السياسي الفلسطيني، في السلطة.⁵ لقد استبعد بينيت حدوث مفاوضات سياسية من أي نوع كان مع الفلسطينيين وهو يعارض

¹ تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 225 (بالشراكة مع مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط)، ما وراء المجريات المعتادة في إسرائيل – فلسطين، 10 آب/أغسطس 2021.

² خلال اجتماع مع لايبيد، قال الممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إن هذا الائتلاف "فرصة لبداية جديدة، لإعادة إطلاق العلاقة مع إسرائيل من منظور علاقاتنا الثنائية، وأيضاً بشأن الوضع في الشرق الأوسط". "In meetings with Lapid, EU expresses eagerness to improve Israel ties", *Times of Israel*, 12 July 2021.

³ أشار بينيت أولاً إلى مفهوم "تقليص حدة الصراع" في الكنيست عند حلفه اليمين رئيساً للوزراء: "سيؤدي الهدوء الأمني إلى تحركات اقتصادية ستفضي بدورها إلى تقليص التصادم والصراع". "Naftali Bennett at the Swearing-in of the Government at the Knesset", Prime Minister's Office, 13 June 2021.

أيضاً، Patrick Kingsley، "Shrinking the conflict": What does Israel's new mantra really mean?", *The New York Times*, 30 September 2021. The notion of "shrinking the conflict" first appeared in Micah Goodman's book *Catch-67: The Left, the Right and the Legacy of the Six-Day War* (New Haven and London, 2018). لايبيد يصف غودمان بأنه "منظر حزينا". ظهرت فكرة "تقليص حدة الصراع" أولاً في كتاب ميكا غودمان "Israel's new government wants to 'shrink' the occupation. Meet the man behind the idea", *Haaretz*, 5 September 2021. على نطاق واسع أن بينيت يتشاور بشكل منظم مع غودمان. "Philosopher Micah Goodman is an unofficial counsel to Israel's prime minister", NPR, 25 August 2021.

⁴ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

⁵ بعد وصول رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى بيته في إسرائيل في 28 كانون الأول/ديسمبر 2021، غرد غانتس بأن الاجتماع "أكد على أهمية تعميق التنسيق الأمني ومنع الإرهاب والعنف – من أجل رفاه

صراحة حصيلة تفضي إلى حل الدولتين.⁶ لقد قال لايبيد، الذي سيستلم رئاسة الوزراء في عام 2023 كجزء من اتفاق المداورة، إن إسرائيل ستستمر في الاعتراض على المفاوضات السياسية طالما أن الائتلاف الحالي في السلطة – بعبارة أخرى، حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2025.⁷ وزير الدفاع بني غانتس قال في مؤتمر الأمن الذي عقد في ميونيخ في شباط/فبراير 2022 إنه ينبغي على الفلسطينيين ألا يتوقعوا دولة بل "كيانا".⁸ لقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات الإيجابية في محاولة للحفاظ على الهدوء. لكن هذه الخطوات كانت صغيرة وطغت عليها إجراءات أبطت التوترات مرتفعة، وأوجدت المزيد من العقبات أمام سعي الفلسطينيين إلى تقرير المصير وعلى الأرجح سرّعت العد العكسي باتجاه الجولة القادمة من العنف.

III. تقدم أم إجراءات شكلية؟

لقد اتخذت إسرائيل عدداً من الإجراءات للتأكيد على روايتها بأنها تحكم السيطرة على الأمور وأنها تسعى إلى "تقليص حدة العنف" بشروطها.⁹ في آب/أغسطس، استأنف المسؤولون الإسرائيليون اتصالاتهم رفيعة المستوى مع نظرائهم في السلطة الفلسطينية للمرة الأولى منذ سبع سنوات تقريباً. التقى غانتس بالرئيس محمود عباس في رام الله في 29 آب/أغسطس لمناقشة مسائل تتعلق بالأمن، والاقتصاد والشؤون المدنية فيما وصفاه بمحاولة لاستعادة الاستقرار في الأراضي المحتلة من خلال تعزيز قوة السلطة الفلسطينية.¹⁰ عرض غانتس قرضاً بقيمة 500 مليون شيكل (155 مليون دولار) على السلطة

الإسرائيلية والفلسطينيين على حد سواء". تغريدة لبني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، @gantzbe، 5:34 بعد الظهر، 29 كانون الأول/ديسمبر 2021.

⁶ منذ استلامه مهام منصبه، قال بينيت: "لن يكون هناك عملية دبلوماسية مع الفلسطينيين" و "أنا أعارض قيام دولة فلسطينية – سيكون ذلك خطأ مريعاً". كما اشتهر أيضاً أن بينيت كتب مقالاً افتتاحياً في صحيفة نيويورك تايمز في 2014 استبعد فيه حل الدولتين. انظر - Jack Khoury، "Why Bennett could usher in a one-state solution"، *Haaretz*, 12 September 2021; "Bennett says he won't meet Mahmoud Abbas, Naftali"، *The Times of Israel*, 14 September 2021; "Bennett، "For Israel, two-state is no solution"، *The New York Times*, 5 November 2014. محلل سياسي إسرائيلي قال إن بينيت يؤيد قيام إسرائيل بدعم السلطة الفلسطينية لكنه أوضح أنه لن يخرط في حوار مع القادة الفلسطينيين طالما تتخذ السلطة الفلسطينية إجراءات قانونية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وتدفع لعائلات السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022. حتى لو تحدث بينيت مباشرة إلى السلطة الفلسطينية، فإن رفضه الصريح لحل الدولتين سيعيق أي تقدم ذي معنى بشأن مسار تفاوضي إلى الأمام.

⁷ قال لايبيد: "نتكون هذه الحكومة من طيف [من الأشخاص]، من زئيف إلكين [عضو الكنيست عن حزب الأمل الجديد] وأيليت شاكيد [عضو الكنيست عن حزب يامينا] إلى منصور عباس [زعيم راعام]." "أعتقد أنه من الجيد أن يكون وزير الخارجية اليوم والشخص الذي سيصبح رئيساً للوزراء اعتباراً من آب/أغسطس 2023 رجلاً يؤمن بحل الدولتين. لكن حتى بعد عملية التدوير، فإن تركيبة الائتلاف ستبقى هي نفسها، وسألتزم بكل اتفاق عقده مع شركائه". مقتبس في Ariel Kahana، "Without peace talks, 2022 will likely see Israel designated apartheid state"، *Israel Hayom*, 4 January 2022.

⁸ قال غانتس أثناء وجوده على المنصة في جلسة نقاش في ميونيخ وهو يشرح أنه لن يكون هناك عودة إلى حدود ما قبل عام 1967: "في النهاية سنجد أنفسنا في حل يتكون من كيانين، نحترم بموجبه السيادة والحوكمة الفلسطينيين، لكن سنحترم احتياجاتنا الأمنية". لكن سنحترم احتياجاتنا الأمنية". *Tovah Lazaroff*، "Palestinians will have 'an entity', not a state, says Gantz"، *Jerusalem Post*, 20 February 2022.

⁹ كان العزم على "تقليص حدة الصراع" الرسالة المحورية التي نقلها بينيت إلى إدارة بايدن خلال زيارته إلى واشنطن في آب/أغسطس. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات/مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط مع مصدر أميركي على علم بمجريات اجتماعات بينيت، آب/أغسطس 2021.

¹⁰ "Palestinian president meets with Israeli defense minister"، *Reuters*, 30 August 2021. كان الهدف المعلن لاجتماع غانتس – عباس – إضافة إلى فكرة تعزيز قوة السلطة الفلسطينية – بناء الثقة بإظهار الدعم للتنسيق القائم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتشجيع المزيد من الحوار. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. بعد ذلك بشهر، التقى وزير التعاون الإقليمي عيساوي فريج ووزير الصحة نيتسان هوروفيتس، وكلاهما من حزب ميرتس، بعباس أيضاً، وأكدوا الحاجة لإبقاء حل الدولتين حياً. "Meretz ministers meet Abbas: We will block 'steps on the ground' to kill two-state solution"، *Haaretz*, 3 October 2021.

الفلسطينية من العائدات الضريبية التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية؛ واستلمت السلطة الفلسطينية هذه الأموال في أيلول/سبتمبر ويتوقع أن تسدد القرض بحلول حزيران/يونيو 2022.¹¹

التقى غانتس بعباس مرة أخرى قبل نهاية العام بقليل، واستضافه هذه المرة في منزله في إسرائيل في 28 كانون الأول/ديسمبر، في أول اجتماع رفيع المستوى يجريه عباس داخل إسرائيل منذ عام 2010. قدم الطرفان روايتين متناقضتين عن مجريات الاجتماع. فقد وصف وزير الدفاع الاجتماع على أنه ركز على تعزيز التعاون الأمني ومنع الهجمات الإرهابية في الضفة الغربية.¹² ويذكر أن غانتس أبلغ عباس بأنه يعتزم الاستمرار في السعي لاتخاذ ما وصفه بإجراءات بناء ثقة، ومن بينها منح قرض بقيمة 100 مليون شيكل (30 مليون دولار) للسلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية الفلسطينية، إضافة إلى منح الضفة الرسمية القانونية لإقامة آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.¹³ الرواية الرسمية الفلسطينية عن الاجتماع كانت مختلفة. فقد أكد حسين الشيخ، وهو مستشار رفيع المستوى لعباس أن الاجتماع أكد بدلاً من ذلك على الحاجة إلى "أفق سياسي يؤدي إلى حل سياسي" وأنه الآن "الفرصة الأخيرة قبل الانفجار".¹⁴ كما ذكر عباس مخاوف بشأن هجمات المستوطنين وتصعيد محتمل للعنف في الحرم الشريف.¹⁵

في حين أن الحوار على مستوى عالٍ مهم في إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة في حال حدوث أزمة حادة، فإن محادثات غانتس - عباس لم تستهدف إعادة إطلاق عملية السلام أو العمل على تسوية قضايا محددة تتعلق بالصراع. رئيس الوزراء بينيت، الذي قال إنه منح موافقته الكاملة على عقد الاجتماع، أكد على أنه ركز على الأمن والاقتصاد، وليس على السياسة.¹⁶ فيما يتعلق بإسرائيل، فإن مثل تلك الاجتماعات كانت تهدف منذ وقت طويل إلى التأكد من أن السلطة الفلسطينية تستطيع الاستمرار في فرض شيء من الحوكمة في الضفة الغربية ومساعدة قوات الأمن الإسرائيلية على فرض سيطرتها.¹⁷ وتعرض إسرائيل على المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس؛ كما أنها تعارض إجراء انتخابات من شأنها أن توصل حماس إلى الحكومة.¹⁸ بدلاً من ذلك، يقول المسؤولون الإسرائيليون إنهم يريدون تعزيز قوة السلطة

¹¹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في سلطة النقد الفلسطينية، 10 آذار/مارس 2022.
¹² في 16 كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلحون فلسطينيون النار على سيارة لمستوطنين إسرائيليين قرب مستوطنة حوميش في الضفة الغربية (التي تم إخلؤها خلال فك الارتباط في عام 2005 لكن يعود الإسرائيليون لاستيطانها بشكل متكرر في انتهاك للقانون الإسرائيلي)، فقتلوا إسرائيلياً وجرحوا اثنين آخرين. خرج المستوطنون في مسيرة رداً على ذلك، ودعا مسؤولون إسرائيليون إلى وضع أنظمة تسمح بإعادة تأسيس المستوطنة، ما أدى إلى صدامات بين المستوطنين وسكان قرية برقة الفلسطينية المجاورة. لقد أثارت هذه الحوادث، إضافة إلى الاحتجاجات المستمرة في قرية بيتا الفلسطينية ضد بؤرة أفيتار الاستيطانية، التوترات في الضفة الغربية، ووضعت المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين في حالة طوارئ تحسباً لتجدد العنف. Tovah Lazaroff, "Warnings of Palestinian Intifada as IDF remains on alert in West Bank", *Jerusalem Post*, 3 January 2022.

¹³ "Gantz hosts Abbas at his home, in PA leader's first meeting in Israel in a decade", *Times of Israel*, 28 December 2021. فيما يتعلق بالقرضين الذين تبلغ قيمتهما 185 مليون دولار: مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في سلطة النقد الفلسطينية، 10 آذار/مارس 2022.

¹⁴ تغريدة لحسين الشيخ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، @HusseinSheikhpl، 6:19 بعد الظهر و 9:50 مساءً، 28 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقبل أسبوع من اجتماع عباس بغانتس، جمع عباس نحو 70 من الموالين في حركة فتح وعناصر الأمن في رام الله، وأخبرهم بأنه سيعطي إنذاراً لإسرائيل والجهات الفاعلة الدولية. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني فلسطيني رفيع سابق حضر الاجتماع، 5 كانون الثاني/يناير 2022. رفض ناشطو مجتمع مدني فلسطينيون الحديث عن إنذار على أنه "ممارسة بلاغية لسياسة حافة الهاوية" في وقت تتراجع فيه شعبية عباس وتصبح فيه السلطة الفلسطينية على حافة الانهيار. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 5 كانون الثاني/يناير 2022.

¹⁵ "Abbas said to warn Gantz changes on Temple Mt. could lead to 'unstoppable' violence", *Times of Israel*, 30 December 2021.

¹⁶ "Bennett: I gave my 'full approval' to Gantz-Abbas meeting", *Times of Israel*, 2 January 2022.

¹⁷ مسؤول إسرائيلي قال: "في المفاضلة بين حماس والسلطة الفلسطينية، فإن لإسرائيل مصلحة سياسية، واقتصادية وأمنية واضحة في تعزيز قوة السلطة الفلسطينية. عليهم أن يثبتوا أنهم راغبون وقادرون على الحكم بصفتهم الكيان المسؤول عن الفلسطينيين". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

¹⁸ دبلوماسي أوروبي في القدس قال: "تعارض إسرائيل بشكل قطعي إجراء انتخابات فلسطينية، وكذلك محمود عباس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

الفلسطينية لحمايتها من حماس. ويرغبون بأن تحل السلطة الفلسطينية محل حكومة حماس في قطاع غزة، مهما بدا هذا الاحتمال غير واقعي على المدى القريب.¹⁹

لقد بعثت إسرائيل ببعض الإشارات التعاونية. فعلى سبيل المثال، صادقت على 'وضع الإقامة' لـ 1,200 فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية منذ عقود؛ ووافقت على تغيير عناوين 2,800 فلسطيني انتقلوا من قطاع غزة إلى الضفة الغربية قبل عام 2007؛ ومنحت عدة معامل في الضفة الغربية شهادة التزام بالمعايير للمرة الأولى، الأمر الذي يسهل عليها تسويق منتجاتها في إسرائيل والخارج؛ ووافقت على خطط لبناء 1,300 وحدة سكنية للفلسطينيين (رغم أن 170 منزلاً فقط حصلت على تصريح نهائي حتى الآن).²⁰

إلا أن هذه الإجراءات أبعد ما تكون عن السياسة الإسرائيلية الكلية حيال الضفة الغربية. بالنسبة للعدد المحدود للفلسطينيين المتأثرين، فإن هذا موضع ترحيب. لكنها تبقى نقطة في بحر، وينبغي أن ينظر إليها على خلفية حقيقة أن الإدارة المدنية الإسرائيلية، الذراع الإداري لحكمها العسكري في الضفة الغربية، تقوم بهدم المنازل والبنى الفلسطينية في المناطق التي تسيطر عليها بمعدلات أعلى مما كانت تفعله في السنوات السابقة.²¹ بتقديم غانتس مبلغ 185 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، تكون إسرائيل قد أقرضت الفلسطينيين أموالاً هي حقهم الشرعي – وهو سبب آخر لتعرض الاجتماعات لانتقادات حادة من الفصائل الفلسطينية، التي تعتبر ادعاءات فريق عباس بوجود أفق سياسي، تنكره إسرائيل، غير ذي مصداقية.²²

يبدو أن مقارنة بينيت – لايبيد بشأن "تقليص حدة الصراع" حتى الآن لا تختلف عن السياسات الفاشلة القديمة. وهي تستند إلى الاعتقاد الظاهري بأن درجة أكبر من الرخاء الاقتصادي ستشجع على الهدوء الاجتماعي وتحد من دوافع الاحتجاج في الأراضي المحتلة. قد يكون تخفيف الصعوبات الاقتصادية الحادة في ظل ظروف معينة قادراً على شراء الوقت – ويحظى بالتقدير من قبل الأفراد الذين يستفيدون منه – لكنه لا يقدم شيئاً لضمان حقوق الفلسطينيين أو تسوية الصراع. بل إنه يرسخ واقعاً تصنفه منظمات حقوق إنسان عالمية محترمة على أنه يتطابق مع التعريف القانوني الدولي لجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد).²³ بشكل عام فإن المظاهرات والانتفاضات الفلسطينية كانت مدفوعة بشكل أساسي باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، الذي يتجلى على سبيل المثال في فرض القيود على الحركة والإجراءات

¹⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليين، القدس وتل أبيب، آذار/مارس 2022. مسؤول إسرائيلي قال إن "إسرائيل تدعم السلطة الفلسطينية كي تمنع حماس من الازدهار". لا يمكن أن نتحمل وجود حماس في الضفة الغربية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

²⁰ انظر "Israel legalizes 4,000 Palestinians' residency in West Bank", *Haaretz*, 19 October 2021. فيما يتعلق بشهادة المعايير التي منحت لمعامل في الضفة الغربية، انظر تغريدة لغال بيرغر، @galberger، 1:36 بعد الظهر، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. انظر أيضاً تحديث عبر البريد الإلكتروني من غيشا، منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ذكرت فيه أن "حكومة بينيت قد أعادت الوصول إلى غزة تقريباً إلى المستويات التي كانت عليها قبل أيار/مايو، ومضت إلى أبعد من ذلك في بعض المناطق". "Building materials allowed into Gaza since May assault", *Al Jazeera*, 1 September 2021. "Israel approves plan for 1,300 Palestinian homes, but process may take years", *Haaretz*, 1 November 2021.

²¹ في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تُرك 895 فلسطينياً، بينهم 463 قاصراً، دون مأوى في عام 2021 بعد أن هدم 295 مبنى سكني – وهو العدد الأكبر من المباني منذ عام 2016. "2021 was the deadliest year since 2014", *B'tselem*, 4 January 2022. (ولا يتضمن هذا العدد المباني غير السكنية). جرى الكثير من عمليات الهدم في المنطقة ج، وهي الجزء من الضفة الغربية الذي ما يزال تحت السيطرة العسكرية والإدارية الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاقات أوسلو لعام 1993. في كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت حكومة نتنياهو أنها ستدفع رواتب للمستوطنين الذين يقومون بتسيير دوريات ويستعملون الطائرات المسيرة لمراقبة عمليات البناء الفلسطينية "غير القانونية" في المنطقة ج. "Government to fund settler efforts to monitor illegal Palestinian construction", *Times of Israel*, 2 January 2021.

²² مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 5 كانون الثاني/يناير 2022.

²³ انظر "Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity", *Amnesty International*, 1 February 2022; "A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution", *Human Rights Watch*, 27 April 2021؛ و "A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid", *B'tselem*, 12 January 2021.

العسكرية العقابية، وليس المشكلات الاقتصادية.²⁴ يمكن المجادلة بأن قيام إسرائيل ببوادر حسن نية اقتصادية يمنح غطاءً لتوسيعها الاستيطاني، وإجراء تغييرات على الوضع الراهن التاريخي في القدس الشرقية والقمع المشترك الذي تمارسه إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

بموازاة فكرة "تقليص حدة الصراع"، اقترح لايبيد إطلاق "عملية كبيرة ومتعددة السنوات للاقتصاد مقابل الأمن" في قطاع غزة، لـ "تحقيق الاستقرار على جانبي الحدود"، وهي استراتيجية يراها "جزءاً من رؤية شاملة للقضية الفلسطينية".²⁵ في أعقاب حرب الأحد عشر يوماً في أيار/مايو 2021، اتخذت إسرائيل عدداً من الخطوات في قطاع غزة لتخفيف الضغط الذي وأده حصارها. فقد وسعت النطاق الذي تسمح فيه بصيد السمك إلى 22 كم عن الشاطئ. وزادت كمية وتنوع المواد، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج، التي تدخل القطاع، وسمحت بدخول معدات لإعادة تأهيل قطاع الاتصالات؛ وزادت من كميات المياه التي يتزود بها القطاع من إسرائيل، وأصدرت بضعة آلاف من تصاريح لم الشمل؛ ووافقت على تجديد التمويل القطري (35 مليون دولار)؛ والأمر الأكثر أهمية، أنها أصدرت عدداً أكبر من التصاريح لسكان غزة الراغبين بالعمل في إسرائيل، بداية بـ 5,000، ومؤخراً وصل العدد إلى 12,000 عامل، الأمر الذي يساعد الاقتصاد المحلي بشكل كبير. تراكم هذه الإجراءات يعيد الوضع إلى ما يشبه مرحلة ما قبل أيار/مايو (بعبارة أخرى، إلى مستوى الإغلاق الذي أسهم في التصعيد).²⁶

تتضمن خطة لايبيد اتخاذ إسرائيل لخطوات إضافية على مدى السنوات القليلة القادمة لاستعادة البنية التحتية في قطاع غزة، لكن فقط إذا التزمت حماس بنزع سلاحها. إلا أن هذه الفرضية غير محتملة على الإطلاق، لأنها تفترض أن حماس ستوافق على وقف كفاحها المسلح بينما ما تزال إسرائيل تحاصر قطاع غزة ويستمر الاحتلال الكلي دون هوادة.²⁷ مثل هذه السياسة ترقى إلى العقاب الجماعي للسكان المدنيين.²⁸ وترفض حماس الاستراتيجية الإسرائيلية على أنها تهدف إلى تقليص الدعم لمقاومتها في قطاع غزة و"مقايسة الأمن بالغذاء والدواء".²⁹ جهود الإغاثة جزئية ومتقطعة، وإعادة البناء في أعقاب الدمار الهائل يبدأ ببطء وحسب. وقد حدثت إسرائيل من دخول السلع الإنسانية و مواد البناء، بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصالات، مصنفة إياها على أنها ذات استخدام مزدوج.³⁰ تدعي إسرائيل أنها تريد ضمان ألا يكون للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة أثر يضر بأمنها أو يعزز قوة حماس. لكن السبب الأكثر ترجيحاً هو أن بينيت، الذي لا يريد أن يظهر ضعيفاً لقاعدته الشعبية الصغيرة أصلاً ولمنتقديه في اليمين، لا يستطيع تحمل الكلفة السياسية لتخفيف حصار قطاع غزة. وتبقى الخيارات بالنسبة للقطاع مقيدة في غياب تحول أوسع في النهج الإسرائيلي – ادعاؤها بأنها تريد عودة السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على قطاع غزة لا يمكن أن يتوافق مع معارضتها للمصالحة الفلسطينية وإجراء

²⁴ مجموعة الأزمات (بالشراكة مع مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط)، ما وراء المجريات المعتادة في إسرائيل – فلسطين، مرجع سابق. انظر أيضاً Mairav Zonszein, "Why Jerusalem cannot be 'taken off the table'", *Dawn*, 16 December 2021. لقد تنبأ غادي أيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق بأنه بالنظر إلى الاستياء الشعبي والدعم الذي تحظى به حماس في الضفة الغربية، فإن اندلاعاً آخر للعنف أمر محتوم. Anna Ahronheim, "Former IDF chief of staff warns of violence in the West Bank", *Jerusalem Post*, 23 January 2022.

²⁵ عبر لايبيد عن هذه النقطة في خطاب في المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب في هرتزليا، إسرائيل انظر "FM Lapid addresses World Summit on Counter Terrorism", Israeli Ministry of Foreign Affairs, 12 September 2021. مسؤول إسرائيلي قال: "لا نستطيع أن نعزز قوة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة دون تعزيز قوتها في الضفة الغربية". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

²⁶ "Israel approves 10,000 work permits for Gazans", Britain Israel Communications and Research Centre, 22 October 2021.

²⁷ "FM Lapid addresses World Summit on Counter Terrorism"، مرجع سابق.

²⁸ مسؤول إسرائيلي قال: "في النهاية، سيترتب على حماس الاختيار بين ما إذا كانت تريد الإرهاب أو الرفاه والاقتصاد لشعبها. هذا مأزقهم... نحن نعمل بجد على خطة لايبيد لتحسين الاقتصاد في قطاع غزة مع بقاء أمن إسرائيل في الحسبان". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

²⁹ "الزهار للميادين: لا يمكن أن نتخلى عن سلاحنا"، أخبار الميادين، 14 أيلول/سبتمبر 2021.

³⁰ السلع ذات الاستخدام المزدوج هي تلك التي لها تطبيقات مدنية وعسكرية معاً. انظر القسم 2 في "Trading in the Dark"، Gisha, 6 October 2021.

الانتخابات ونفيها لوجود أفق سياسي.³¹ الوضع الراهن يخدم إسرائيل أيضاً؛ فالفلسطينيون منقسمون، وقطاع غزة معزول وحماس منشغلة بتحديات تقديم الخدمات اليومية.

وتستمر التوترات. ففي آب/أغسطس، أطلقت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بالونات متفجرة إلى إسرائيل وقامت بمسيرات رمى فيها المتظاهرون الحجارة على المواقع العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة.³² وفي إحدى الحالات، أطلقوا النار فقتلوا أحد عناصر حرس الحدود؛ وقتلت القوات الإسرائيلية التي تستخدم الرصاص الحي متظاهرين فلسطينيين اثنين وجرحت 41.³³ أجرت حماس وإسرائيل محادثات بالوكالة بوساطة مصرية في القاهرة حول وقف إطلاق نار أكثر استدامة في قطاع غزة واحتمال تبادل للأسرى، وهو شرط مسبق إسرائيلي آخر لتحقيق تقدم في معالجة المحنة الأعمق لقطاع غزة. آفاق التوصل إلى صفقة في مسألة الأسرى، وهي قضية مشحونة عاطفياً للغاية، آفاق قائمة، وقد جُمِدت جهود الوساطة المصرية.³⁴ يعد الحصار المفروض على قطاع غزة العامل الكامن وراء معظم التصعيدات في الجوار على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية. ورغم أن لا الحكومة الإسرائيلية ولا حماس ترغبان بصراع آخر عبر الحدود هذه المرة، ففي حال استمرت إسرائيل في حصارها، فإن العودة إلى العنف في المستقبل المنظور احتمال واقعي.³⁵

IV. ازدياد حدة القمع والمزيد من الضم بحكم الأمر الواقع

لم يعبر قادة إسرائيل، الذين يمثلون انتحافاً متنوعاً يحمل أعضاؤه مناظير مختلفة ويخضعون لضغوط مختلفة، عن استراتيجية واضحة بسبب انقساماتهم الداخلية. ونتيجة لذلك، فإن المسار العام يتمثل فيما أشار إليه معلق إسرائيلي بأنه "مسار الحد الأدنى من المقاومة" – أي استمرار الحال على ما هو عليه. وقال المعلق: "قد يرى السياسيون إلى أين يفضي ذلك، لكنهم مهتمون أكثر بمسيراتهم المهنية الحالية وسيضمنون ألا ينهار هذا الوضع غير القابل للاستدامة وهم في السلطة".³⁶

منذ تشكيل ائتلاف بينيت – لايبيد، ألمح بعض القادة الأجانب إلى تخوفهم من أن ننتياهو، الذي ما يزال زعيم المعارضة، قد يعود لترؤس حكومة يمينية أكثر قوة وصدامية أو أن مثل تلك الحكومة قد تصل إلى الحكم بطريقة أخرى.³⁷ الرئيس بايدن اتصل بينيت مباشرة بعد استلام الأخير مهام منصبه رئيساً للوزراء (بعد أن أجل اتصالاً بـنتنياهو إلى ما بعد مرور شهر على رئاسته)، ودعا الاتحاد الأوروبي لايبيد إلى غداء غير رسمي خلال اجتماع لمجلس الشؤون الخارجية في 12 تموز/يوليو، وهو أمر لم يكن قد فعله منذ عقد من الزمن.³⁸ من شأن مبادرات الدعم هذه أن تغذي تصور حكومة بينيت بأن

³¹ أوضح لايبيد في بيانه الذي رافق إعلان إسرائيل عن خطة إعادة التأهيل لقطاع غزة بأن "النية هي عدم التفاوض مع حماس، وأن إسرائيل تعتبر السلطة الفلسطينية الجهة التي تمثل الفلسطينيين، وليس حماس". "FM Lapid addresses World Summit on Counter Terrorism"، مرجع سابق. مسؤول إسرائيلي قال: "فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد في قطاع غزة، على جهة ما [أي السلطة الفلسطينية] القيام بذلك، ولا يمكن أن تكون حماس، لأنها منظمة إرهابية... ينبغي أن تسيطر السلطة الفلسطينية في قطاع غزة أيضاً". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

³² "Hammas operatives launch incendiary balloons into Israel"، Associated Press, 4 September 2021.

³³ "Israeli policeman dies of gunshot wound from Gaza protest"، Associated Press, 30 August 2021.

³⁴ "Israeli police officer shot at Gaza border protest dies"، Al Jazeera, 30 August 2021. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من حماس، قطاع غزة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و 14 آذار/مارس 2022؛ الدوحة، كانون الأول/ديسمبر 2021.

³⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من حماس، قطاع غزة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. انظر أيضاً "FM Lapid addresses World Summit on Counter Terrorism"، مرجع سابق.

³⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

³⁷ انظر، على سبيل المثال، Jacob Magid، "Memory of Netanyahu era gives Bennett leverage over Biden، at least for now"، Times of Israel, 27 July 2021.

³⁸ "It took Biden a month to call Netanyahu, two hours to call Bennett"، Haaretz, 15 June 2021. و "FM Lapid addresses meeting of EU Foreign Affairs Council"، Israeli Ministry of Foreign Affairs, 12 July 2021.

وفولوديمير زلينسكي في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. مهما كانت مزايا جهوده الدبلوماسية – فقد لقيت سخريه

شركاءها الأجنب لن يطالبوها بإنجاز الحقوق الفلسطينية، ولن يعترضوا حتى على المزيد من تآكل هذه الحقوق. كما تمكنت الحكومة من الإشارة إلى الاختلافات الأيديولوجية الداخلية في الائتلاف كدليل على أن اتخاذ خطوات رئيسية بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قد يؤدي إلى تفكك الائتلاف.³⁹ يمكن المجادلة أنها تتخبط في ممارسات كانت الحكومة التي سبقتها قد تججم عنها، خشية الضغوط الخارجية، خصوصاً أن الرئيس دونالد ترامب لم يعد في البيت الأبيض.

عدة خطوات اتخذت في الأشهر الماضية تبرز هذا الاتجاه. ففي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021، صنف وزير الدفاع غانتس ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية تعمل في الأراضي المحتلة على أنها مجموعات "إرهابية" (على أساس أنها "تنتمي إلى وتشكل ذراعاً لقيادة تنظيمية" للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).⁴⁰ في 16 كانون الأول/ديسمبر، قدمت المنظمات الست طلباً رسمياً لقائد قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية للكشف عن الأدلة ضدها؛ ثم، في 3 شباط/فبراير 2022، بعد الرفض الإسرائيلي المتكرر لتقديم مثل تلك الأدلة، قدمت خمس منها اعتراضاً إجرائياً لإلغاء القرار استناداً إلى أنه لا ينسجم مع الإجراءات القانونية.⁴¹

يمكن لتحرك غانتس أن يحدث ضرراً جدياً. فمن المؤكد أنه يعيق قدرة هذه المنظمات على التوثيق وتسييل الضوء على السلوك الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان من أجل إخضاعها للمساءلة (على سبيل المثال، في المحكمة الجنائية الدولية)، وأن يمنعها أيضاً من تقديم الخدمات الاجتماعية.⁴² كما أنها

من معظم المعلقين الإسرائيليين – من المرجح أن تساعد على منع الانتقادات الغربية العلنية لسياسات حكومته في الأراضي المحتلة.

³⁹ عند تشكيل الحكومة، وافق الائتلاف على تجنب معظم القضايا الخلافية، وبشكل رئيسي الصراع مع الفلسطينيين. في آب/أغسطس، أبلغ بينيت صحيفة نيويورك تايمز أن "هذه الحكومة لن تضم ولن تشكل دولة فلسطينية، والجميع يفهم ذلك". مقتبس في "New Israeli leader backs hard line on Iran but softer tone"، *The New York Times*, 24 August 2021. انظر أيضاً "Israel moves towards coalition deal that could sideline Netanyahu"، *The New York Times*, 30 May 2021.

⁴⁰ "Security official: Israel told U.S. it would classify Palestinian NGOs as terror groups in advance"، *Haaretz*, 23 October 2021. يسري تصنيف غانتس داخل إسرائيل وحسب. بعد أسبوعين من القرار، وسع رئيس القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي الأمر ليشمل الضفة الغربية، ما يجعل عمليات المنظمات الست غير قانونية رسمياً هناك. والمنظمات الست هي الحق؛ والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين؛ ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان؛ ومركز بيسان للبحوث والإنماء؛ واتحاد لجان العمل الزراعي؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية. في حالة الحق، وهي منظمة حقوق إنسان تحظى بالاحترام على نطاق واسع وتنتشط منذ أكثر من أربعة عقود، فإن أمر وزارة الدفاع بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر (والذي تم تحديته بعد يومين) ينص على أن "مؤسسة الحق أعلنت منظمة إرهابية لأنها تشكل ذراعاً عضواً لمنظمة 'الجبهة الشعبية' الإرهابية وليس بسبب أنشطتها المدنية المزعومة". "Designation No. 373 of the Minister of Defense in accordance with the Anti-Terrorism Law, 2016"، 21 October 2021. مسؤولان إسرائيليان أصرا على أن لديهما حقائق تدعم التصنيف لكنهما رفضا تقديمها. أحدهما أكد فقط على أن "هذه [المنظمات] مجموعات إرهابية. وينبغي على العالم أن يتوقف عن النفاق، فالإرهاب إرهاب، نقطة انتهى. هذه مجرد تسمية الأشياء بأسمائها". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

⁴¹ "Request to Receive Materials of the Declaration"، *Adalah*, 16 December 2021. لمراجعة تحليل قانوني للقضية، انظر: Elias Liebllich and Adam Shinar, "Counterterrorism off the rails: Israel's declaration of Palestinian human rights groups as 'terrorist' organizations"، *Just Security*, 24 October 2021. "Palestinian Organizations Declared as 'Unlawful Associations' by Israeli Military File Objection: Illegal Decision Devoid of Due Process"، *Adalah*, 3 February 2022.

⁴² على سبيل المثال، لاحظ أحد مؤسسي الحق أن المنظمة قدمت أدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية لتحقيقها في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب على غزة عام 2014، وأن غانتس، الذي أصدر الأمر بحظر المنظمات الست، يمكن أن يرد اسمه في لائحة اتهام المحكمة، بالنظر إلى أنه كان القائد الأعلى رتبة عسكرية في إسرائيل في عام 2014. "What does Israel fear from this 'terrorist'?", *The New York Review of Books*, 2 December 2021. وأبرزت المنظمة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان عام 2021 حيث وصفتها بأنها السنة الأكثر إهلاكا للأطفال الفلسطينيين منذ عام 2014، حيث قتل 78 طفلاً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية أو المستوطنين حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر. انظر تغريدة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، @DCIPalestine، 9:04 صباحاً، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

تخيف المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تهدد جميع أنشطته، وترهب المانحين الخارجيين (بشكل رئيسي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).⁴³

إلا أن الآثار السلبية للتصنيف لا تقف عند ذلك؛ إذ إنها تعرّض موظفي المنظمات الست للاعتقال وتمنع المنظمات من تلقي تمويل إضافي. وتورط أي شخص في إسرائيل يعبر علناً عن انتمائه إليها أو دعمه لها (وبالتالي تؤثر على منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والدولية).⁴⁴ محامي إحدى المنظمات المتأثرة، وهي الحق، والتي تتمتع باحترام دولي كبير لعملها في التوثيق الدقيق لانتهاكات حقوق الإنسان على مدى أربعة عقود، قال إن التصنيف قد يشكل "حكم إعدام" على المنظمات الست، بالنظر إلى أنه يستهدف تمويلها.⁴⁵ في هذه الأثناء، استمرت بعض المنظمات في عملياتها الاعتيادية، لكنها تعمل وسيف داموقليس مسلط عليها. مدير الحق لاحظ أن إسرائيل ليست بحاجة لإغلاق مكاتب المنظمات أو احتجاز موظفيها لأن تنفير مموليها الخارجيين قد يحقق نفس النتيجة – وبطريقة غير مرئية تقريباً.⁴⁶ لم يثر قرار غانتس سوى درجة متواضعة من الإحباط في الخارج؛ وبالتالي فإن ثمة حاجة لعمل دولي أكثر تصميمًا لإجباره على إلغاء القرار.

حتى في حال حدوث ما هو غير مرجح من عودة إسرائيل عن قرارها، فإنه سيكون أصلاً قد أحدث ضرراً يرافه السكان الفلسطينيون من خلال تقويض حريات التجمع والتعبير التي تسمح للمجتمع المدني الفلسطيني بالتنفس، وخلق محاولات إعادة إحياء التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الرائدة في الضفة الغربية.⁴⁷ تلعب المنظمات الشعبية وغير الحكومية دوراً مهماً في المجتمع الفلسطيني، حيث توفر الخدمات وتوفر شكلاً بديلاً للتعبئة والصمود في وجه قيام إسرائيل بمصادرة الأرض والموارد، خصوصاً في غياب سلطة فلسطينية فعالة ينظر إليها على أنها شرعية.⁴⁸ سيلحق هذا التصنيف الضرر بعمليات هذه المنظمات في قطاع غزة، حيث توفر خدمات أساسية للسكان المدنيين؛ ويمكن لذلك أن يقاوم الأزمة الإنسانية التي تزداد سوءاً.⁴⁹

في هذه الأثناء، يستمر التوسع الاستيطاني دون هوادة؛ ففي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، سمحت الإدارة المدنية في الضفة الغربية ببناء أكثر من 3,000 وحدة سكنية في 25 مستوطنة إسرائيلية، معظمها معزولة وفي عمق الضفة.⁵⁰ وفي الوقت نفسه، لم يُخلِ غانتس البؤر الاستيطانية التي تعتبر غير قانونية

43 مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين عن الضمير، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية واتحاد لجان العمل الزراعي، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وممثلين عن اتحاد لجان العمل الزراعي واتحاد المزارعين الفلسطينيين، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد كان للحق دور مهم في تزويد المحكمة الجنائية الدولية بمواد تقول إنها توفر دليلاً على جرائم الحرب الإسرائيلية خلال الهجوم على غزة في عام 2014. انظر، على سبيل المثال، on "Palestinian Human Rights Organisations Submit Evidence to the ICC Prosecutor"، Al-Haq, 20 September 2017. "Crimes Committed in West Bank"، في كانون الثاني/يناير 2022، قالت الحكومة الهولندية إنها ستوقف تمويل اتحاد لجان العمل الزراعي. لم تكن قد عثرت على صلات تنظيمية بين الاتحاد والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكنها قالت إنها كانت قد اكتشفت أن "عددًا كبيراً من أعضاء مجلس [الاتحاد] كان لهم أدوار في كلا المنظمين". انظر Joseph Krauss، "Dutch stop funding Palestinian"، Associated Press، 6 January 2022 "Netherlands cuts NGO, question Israeli charges"، Associated Press، 6 January 2022. funding to Palestinian group blacklisted by Israel"، Al-Monitor، 6 January 2022.

44 فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن لإسرائيل أن تتخذها ضد المنظمات الست، انظر Counter-Terrorism Law، updated on 14 February 2018.

45 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ميخائيل سفارد، محامي حقوق الإنسان الإسرائيلي ومحامي الحق، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

46 لكنه تنبأ بأن إسرائيل ستفشل في محاولتها إغلاق المنظمات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شعوان جبارين، مدير الحق، رام الله، 7 آذار/مارس 2022.

47 مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل اتحاد لجان العمل الزراعي، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021. 48 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مديري مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، شمس؛ والمدير التنفيذي لاتحاد المزارعين الفلسطينيين، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. في مقابلة المدير الأخير قال إنه من المحتم أن تدفع الهجمات الإسرائيلية على سبل العيش الفلسطينيين إلى حافة اليأس – وربما إلى العنف بوصفه ملاذاً أخيراً. ويقول اتحاد المزارعين الفلسطينيين، الذي يعمل على حماية المزارعين في المنطقة ج في الضفة الغربية أن لديه 45,000 مستفيد هناك.

49 مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لاتحاد لجان العمل الزراعي، غزة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

50 Patrick Kingsley، "Israel advances plan for new settlement homes, in first for Bennett era"، The New York Times، 27 October 2021.

بموجب القانون الإسرائيلي، وأبرزها أفيطار، حيث أزال النائب العام الإسرائيلي المنتهية ولايته في شباط/فبراير 2022 أية قيود قانونية على خطط السماح ببناء مستوطنة جديدة في الموقع.⁵¹ أثار تأسيس هذه المستوطنة في أيار/مايو 2021 احتجاجات متكررة من قبل الفلسطينيين في بيتا، وهي قرية مجاورة، قتل فيها الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن سبعة متظاهرين.⁵²

كما تدفع إسرائيل قدماً ببناء المستوطنات. ففي مطلع كانون الثاني/يناير، وافقت السلطات المحلية على بناء 3,557 وحدة سكنية في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك حي جديد سيكمل المتعلق الجنوبي الذي "سيعيق الاتصال الفلسطيني المحتمل بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وبيت لحم [في الضفة الغربية]".⁵³ إضافة إلى ذلك، هدّدت الحكومة بإعادة إحياء خطط كانت مجمدة للبناء في المنطقة هـ 1، وهي منطقة في الضفة الغربية مجاورة لمستوطنة معاليه أدوميم الكبيرة شرق القدس، والتي من شأنها أن تقسم الضفة الغربية إلى نصفين، وفصل الشمال عن الجنوب (وقد جمّدت تلك الخطة في الوقت الراهن، جزئياً بفضل الضغوط الأميركية).⁵⁴ في الأشهر التسعة منذ وصول ائتلاف بينيت - لايبيد إلى الحكم، وإضافة إلى الدفع بخطط مستوطنات جديدة، بدأت إسرائيل ببناء مستوطنة جديدة في الخليل، وخصصت تمويلاً جديداً كبيراً للمستوطنات وبدأت العمل على بناء نفق مصمم لتمكين نمو المستوطنات بتيسير التنقل بينها وبين إسرائيل.⁵⁵

لقد بنت الحكومة على إرث سابقتها في الاستيطان في الضفة الغربية، مدفوعة بحركة قوية للمستوطنين تمكنت من توسيع المستوطنات الإسرائيلية، بفضل الدعم الرسمي لكن أيضاً بسبب غياب معارضة فعالة، وحتى دون إجماع حكومي خلف خطة محددة للاستيطان. تجد هذه الديناميكية تعبيراً لها في المخططات التنظيمية التي تحتوي طرقات وبنية تحتية، بما في ذلك أنابيب مياه الشرب والصرف الصحي، التي تمكن بدورها من بناء المزيد من المساكن للمستوطنين في الضفة الغربية وخصوصاً في القدس وما حولها، وبشكل يجعل حل الدولتين أمراً يصعب تصوره على نحو متزايد.⁵⁶ خبير إسرائيلي في المخططات التنظيمية وصفها بشكل عام على أنها "خطة لدولة واحدة قائمة على شبكة كهرباء واحدة وبنية تحتية متكاملة. ... قوة سيادية واحدة تتخذ جميع القرارات في المنطقة الواقعة بين نهر [الأردن] والبحر [المتوسط]، وقد دمجت جهازها البيروقراطي من أجل فعل ذلك".⁵⁷ جدير بالملاحظة أن سلطة إصدار المخططات هي وزارة النقل الإسرائيلية، التي لا تتمتع بتقويض في الأراضي المحتلة بموجب القانون الدولي؛ وفي الماضي، كانت الحكومة العسكرية - المدنية في إسرائيل تعالج تطوير البنية التحتية هناك.

في الوقت نفسه، شهدت الضفة الغربية زيادة في اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك خلال موسم قطاف الزيتون في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر.⁵⁸ وقد تصرف المستوطنون دون أي خشية من العقاب ووقوف الجيش الإسرائيلي غالباً موقف المتفرج.⁵⁹ بين 3 و16

⁵¹ "In last days in office, Israel's attorney general okayed settlement at illegal outpost", *Haaretz*, 2 February 2022. مسؤول إسرائيلي أكد أن غانتس وافق على البناء للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأن أياً من خطط البناء الإسرائيلية لا تشمل مستوطنات جديدة. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

⁵² Jack Khoury and Hagar Shezaf, "Palestinian killed by Israeli gunfire in West Bank", *Haaretz*, 24 September 2021.

⁵³ "Plans for 3,557 units in East Jerusalem were approved at the Local Committee", *Peace Now*, 5 January 2022.

⁵⁴ "Objection to Building a New Settlement in E1", *Peace Now*, 19 August 2020. "Plans to move forward with E1 settlement construction reportedly on hold", *Times of Israel*, 6 January 2022. و "Dozens of US lawmakers urge Blinken to prevent settlements in sensitive E1 area", *Times of Israel*, 23 November 2021.

⁵⁵ انظر "A Government of Change (for the Worse)", *Peace Now*, 28 October 2021. ⁵⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022. انظر أيضاً Maya Rosen and Yehuda Shaul, "Highway to Annexation", *The Israeli Centre for Public Affairs and Breaking the Silence*, December 2020.

⁵⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع يهودا شاول، القدس، 5 آذار/مارس 2022. ⁵⁸ Yaniv Kubovitch, "Violence against Palestinians on the rise amid Israel's 'hands-off' approach in West Bank", *Haaretz*, 3 October 2021.

⁵⁹ المرجع السابق.

تشرين الأول/أكتوبر 2021، سجلت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بيش دين 18 حادثاً على الأقل من حوادث العنف أو التخريب المرتكبة من قبل المستوطنين، في حين أن بتسيلم وثقت تدمير ما لا يقل عن 1,500 شجرة معظمها أشجار زيتون.⁶⁰ كما منع الجيش بشكل دوري الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم بإعلان بعض المناطق مناطق عسكرية مغلقة.⁶¹ في 21 كانون الثاني/يناير 2022، هاجمت مجموعة من المستوطنين قرى فلسطينية وناشطي حقوق إنسان إسرائيليين بالعصي لأنهم كانوا يزرعون الأشجار في قرية بورين في الضفة الغربية، وأصابوا سبعة أشخاص على الأقل بجروح. وزير الأمن العام الإسرائيلي عومر بارليف، وفي اقتراح عن دعم رئيس الوزراء غير المحدود للمستوطنين، وصف الحادث بأنه "نشاط منظم من قبل مجموعة إرهابية" (وتعرض للتوبيخ من قبل معظم أعضاء الائتلاف الحاكم بسبب قوله ذلك).⁶²

وما يزال حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة نقطة اشتعال رئيسية، حيث تحدثت مواجهات متكررة بين السكان الفلسطينيين، من جهة، والمستوطنين والشرطة الإسرائيلية، من جهة أخرى، مع استمرار الجهود الإسرائيلية في اقتلاع الفلسطينيين. في تشرين الأول/أكتوبر 2021، أجلت المحكمة العليا الإسرائيلية، بسبب تقديرها على ما يبدو لجسامة الاحتجاجات والضغوط الدولية المكثفة، الحكم بشأن أمر محكمة دنيا بالإخلاء وبدلاً من ذلك عرضت على العائلات المعنية "تسوية"، تسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم كمستأجرين لمدة خمسة عشر عاماً لكن دون حقوق ملكية.⁶³ رفضت العائلات الصفقة المقترحة؛ وفي مطلع آذار/مارس، علقت المحكمة أوامر الإخلاء.⁶⁴ وفي كانون الثاني/يناير 2022، وفي جزء آخر من الشيخ جراح، أخلت القوات الإسرائيلية عائلة ودمرت بيتها لإفساح المجال لخطة بلدية وافقت عليها المحكمة لبناء مدرسة.⁶⁵ وفي حالة ثالثة، واجهت عائلة أمر محكمة بالإخلاء كان من المقرر أن يجري في آذار/مارس، لكن في شباط/فبراير جمدته محكمة صلح مقدسية، في أعقاب ما يبدو أنها هواجس للشرطة بشأن التوقيت، قبل شهر رمضان ووسط توترات مستمرة.⁶⁶

بالنظر إلى احتمال حدوث اضطرابات خلال الأعياد الإسلامية واليهودية في نيسان/أبريل – أيار/مايو 2022، شخّص مسؤول إسرائيلي المقاربة الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية على أنها "تجميد للوضع".⁶⁷

إلا أن أحداثاً ذات صلة في الشيخ جراح صبت الزيت على النار. ففي منتصف شباط/فبراير، أعاد عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير فتح مكتب مؤقت في الحي، مدعياً أنه كان هناك لحماية

⁶⁰ انظر تغريدة لبتيسلم، منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، @btselem، 9:20 صباحاً، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

⁶¹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لاتحاد المزارعين الفلسطينيين، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. انظر أيضاً Amira Hass، "As olive harvest begins, Israeli soldiers prevent Palestinians from reaching their groves"، *Haaretz*، 17 October 2021. في النصف الأول من عام 2021، وقيل استلام حكومة بنيت لهامها، سجل 416 حادثاً ضد الفلسطينيين، أكثر من ضعف العدد بالنسبة للنصف الأول من عام 2020 وأكثر من جميع الحوادث التي سجلت عام 2019. وتشمل مثل تلك الحوادث مهاجمة المزارعين، وتدمير أشجار الزيتون، وحرق الحقول وإلحاق الضرر بالمتنكات. Zena Al Tahhan، "Settler attacks wreck havoc on Palestinians during olive harvest"، *Al Jazeera*، 17 October 2021.

⁶² "State-backed settler violence"، *B'tselem* (blog)، September 2021. Tovah Lazaroff، "Settler attack against Burin was 'organized terror' incident – Bar Lev"، *Jerusalem Post*، 23 January 2022.

⁶³ Nir Hasson and Chen Maanit، "Israel's top court proposes compromise to prevent Sheikh Jarrah eviction"، *Haaretz*، 5 October 2021.

⁶⁴ في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، رفضت أربع عائلات فلسطينية في الشيخ جراح صفقة "التسوية" التي عارضتها المحكمة العليا. Al، "Sheikh Jarrah families reject 'unjust' deal with Israeli settlers"، *Al Jazeera*، 2 November 2021. وفي 1 آذار/مارس 2022، حكمت المحكمة أنه بوسع العائلات البقاء إلى أن تعيد وزارة العدل دراسة ادعائها. Aaron Boxerman، "High court says 4 Palestinian families can stay in Sheikh Jarrah homes, for now"، *The Times of Israel*، 1 March 2022.

⁶⁵ Bethan McKernan، "Israeli police demolish Palestinian family's Sheikh Jarrah home"، *The Guardian*، 19 January 2022.

⁶⁶ Nir Hasson، "Israeli court freezes Sheikh Jarrah eviction amid Jerusalem tensions"، *Haaretz*، 22 February 2022.

⁶⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، آذار/مارس 2022.

المستوطنين وسط سلبية الشرطة.⁶⁸ أثار فعل بن غفير تجدد الاحتجاجات والصدامات، بما في ذلك عراقاً جسدياً بين عضو الكنيست عن القائمة المشتركة أحمد الطيبي ونائب رئيس بلدية القدس الداعم للمستوطنين، أرييه كينغ. استعملت الشرطة الإسرائيلية المياه ذات الرائحة المقرزة، والغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين، وجرحت 14 منهم على الأقل، وقامت باعتقالات عشوائية وهاجمت الصحفيين لأنهم حاولوا وضع تقارير عن الأحداث في الموقع. كما اعتقلت الشرطة عدة مستوطنين إسرائيليين.⁶⁹ بعد بضعة أيام، فرقت الشرطة بالقوة فلسطينيين وإسرائيليين يحتجون على عمليات الإخلاء.⁷⁰ وفي سلوان القريبة، ثمة 100 عائلة فلسطينية معرضة للتهديد بالطرده بذرانع مماثلة.⁷¹

وما تزال ممارسات أخرى ساعدت على إثارة أحداث عنف ربيع عام 2021 مستمرة. ففي الحرم الشريف في القدس، ما يزال تقويض الوضع الراهن التاريخي مستمراً. وتسمح إسرائيل لأعداد متزايدة من المواطنين اليهود بالصلاة في الحرم الشريف، تحت حماية الشرطة، بما في ذلك بعض أنواع الحركات الطقسية، مثل الصلاة بالهمس.⁷² وتسمح إسرائيل بهذا النشاط رغم تأكيد وزير الأمن العام الإسرائيلي على الحاجة للمحافظة على الوضع الراهن، القائم بشكله الحالي تقريباً منذ عام 1967 (وهو ذو جذور أعمق)، والذي يحظر صلاة اليهود في الموقع.⁷³ وما تزال الشرطة تتصرف بوحشية حول بوابة دمشق (باب العامود)، أحد المداخل الرئيسية إلى المدينة القديمة وأحد مراكز الصدام في نيسان/أبريل - أيار/مايو. وقد تم تصوير الشرطة وهي تحتجز وتضرب فلسطينيين، وكثيرون منهم قُصروا، وفي كثير من الأحيان دون استقزاز ظاهر.⁷⁴ وفي صحراء النقب جنوب إسرائيل أيضاً تنامت

⁶⁸ "Arrests made as Israeli lawmaker visits East Jerusalem flashpoint", Al Jazeera, 13 February 2022.

⁶⁹ Nir Hasson and Jack Khoury, "Clashes, arrests in Jerusalem's Sheikh Jarrah after Kahanist lawmaker reopens office", Haaretz, 13 February 2022.

⁷⁰ Oren Ziv, "Police is heating up Sheikh Jarrah, beating protesters with batons", Local Call, 19 February 2022 (Hebrew).

⁷¹ للمزيد عن سلوان، انظر "The Threat of Mass Displacement in East Jerusalem", Peace Now, 22 April 2021; and Nir Hasson, "Israel's top court undecided as Palestinian family awaits verdict on East Jerusalem eviction case", Haaretz, 25 October 2021.

⁷² Patrick Kingsley, "In shift, Israel quietly allows Jewish prayer on Temple Mount", The New York Times, 24 August 2021.

⁷³ قال بارليف في اجتماع للمسؤولين الحكوميين في القدس في تشرين الأول/أكتوبر: "من المهم المحافظة على الوضع الراهن، واتباع الشروط التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967، مباشرة بعد نهاية حرب الأيام الستة، وأكدت عليها جميع الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الحين". مقتبس في Josh Breiner, "Israel's public security minister insists on maintaining Status Quo on Temple Mount", Haaretz, 17 October 2021. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات رقم 159، حالة الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف، 30 حزيران/يونيو 2015.

⁷⁴ Josh Breiner, "Israeli cop filmed hitting Palestinian with club suspended for five days", Haaretz, 14 October 2021.

كما منحت الشرطة حرية أكبر في استخدام العصي ضد الفلسطينيين. "Israel police revive use of batons after police chief eases rules", Haaretz, 21 June 2021. كما ظهرت نقطة انفجار أخرى في القدس الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر بشأن قرار بلدية القدس بتحويل أجزاء من مقبرة اليوسفية الإسلامية التاريخية، المعروفة أيضاً بمقبرة باب الأسباط (مقبرة بوابة الأسد)، المقامة على 14 دونم (1.4 هكتاراً) من الأرض قرب جدران المدينة القديمة، تحويلها إلى "حديقة وطنية" يهودية من المقرر افتتاحها في منتصف عام 2022.

Samah Dweik, "Palestinians vow to defend graves in Jerusalem cemetery", Al Jazeera, 31 October 2021. هدمت البلدية جزءاً من المقبرة خلال عملية البناء، وكشفت رفاة جنود عرب قتلوا في حرب عام 1967.

Ahmad Melhem, "Israel demolishes Muslim cemetery near Al Aqsa Mosque to build park", Al-Monitor, 2 November 2021. وتقيم بلدية القدس مساراً عشيبياً بمساحة 10×30 م على جزء من أرض المقبرة. بعض القبور تقع خارج جدران المقبرة؛ وقررت المدينة أن هذه القبور غير قانونية، مما يهيئ الأرضية لإزالتها من أجل إتاحة المجال لعمليات البناء الجديدة. أفيف تاتارسكي، وهو باحث ميداني في القدس يعمل مع منظمة غير عميم غير الحكومية، قال: "يمكن القول إن المدينة ترغب بجعل المنطقة أكثر اخضراراً، لكن تستطيع أن ترى في ذلك أيضاً جزءاً من عملية تهويد المناطق المحيطة بحوض المدينة القديمة، وهو ما تنفذه إسرائيل من خلال إقامة عدة حدائق ومشاريع أثرية".

مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. أثارت هذه الأحداث صدامات بين السكان وأقارب الأشخاص المدفونين في المقبرة، من جهة، والشرطة الإسرائيلية من جهة أخرى. رداً على ذلك، منعت السلطات الإسرائيلية رئيس لجنة رعاية المقابر الإسلامية، الحاج مصطفى أبو زهرة من دخول القدس لمدة عشرة أيام. ولم تكن تلك هي المرة

الاحتكاكات. ففي منتصف كانون الثاني/يناير 2022، قام الصندوق الوطني اليهودي، محمياً بالقوات الإسرائيلية، بزراعة الأشجار على أرض تعود لقبيلة الأطرش البدوية في قرية سوا، ومنعت القرويين، الذين يعيشون على الأرض منذ تأسيس إسرائيل عام 1948، من العناية بالقمح الذي كانوا قد زرعه قبل شهر. رأى البدو المحليون في زراعة الأشجار مصادرة لأراضيهم بحكم الأمر الواقع، كجزء من جهد حكومي مستمر منذ وقت طويل لطردهم من المنطقة. تقوم قبيلة الأطرش بزراعة القمح والمحاصيل الأخرى كل عام. ولديهم مطالب قائمة بملكية 105 دونمات (25 فدان) من الأرض، مقدمة منذ السبعينيات، وهو ما لم تناقشه الدولة أو تعترف به.⁷⁵ واستعملت قوات الأمن الإسرائيلية وسائل مكافحة الشغب، بما في ذلك الرصاص المطاطي، لتفريق المتظاهرين، فجرحت واعتقلت ما لا يقل عن مئة شخص، بمن فيهم قُصّر، على مدى عدة أيام.⁷⁶

بالمقابل، أثارت هذه الأحداث معركة سياسية في الكنيست، حيث قاطعت القائمة العربية الموحدة، الحزب العربي المحافظ في الائتلاف الحاكم والذي يتمتع بقاعدة قوية من الناخبين البدو، التصويت في البرلمان. لدى انضمامه إلى الائتلاف، وعد زعيم الحزب منصور عباس بجعل الحكومة تعترف بالقوى البدوية المعتبرة غير قانونية من قبل الدولة، التي دأبت على تهجير المواطنين البدو، وحرمانهم من الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء.⁷⁷ هذه الأحداث، التي توجت العنف الذي دار في "المدن المختلطة" في إسرائيل في نيسان/أبريل - أيار/مايو، دقت ناقوس الخطر لدى المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، الذين تحدثوا تكراراً عن الحاجة إلى تحضير الشرطة والجيش للمزيد من الصراعات المحلية وأعمال الشغب بين المجموعات السكانية، وأرجوا مثل تلك السيناريوهات في التدريبات الحربية. رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غادي أيزنكوت قال إن أكبر تهديد لإسرائيل يتمثل في الديناميكيات الداخلية.⁷⁸

V. تعزيز قوة سلطة فلسطينية مترنحة

يشير دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون إلى أن السلطة الفلسطينية تتداعى بشكل حاد، لكنهم يقولون إنه ينبغي إبقاؤها على "أجهزة دعم الحياة" خشية موت حل الدولتين.⁷⁹ لكن ليست حكوماتهم هي التي تضمن بقاء السلطة الفلسطينية، بل إسرائيل، رغم أن دوافع إسرائيل في فعل ذلك مختلفة. فهي تهدف إلى أن يكون لديها شريك أمني ثانوي في الضفة الغربية قوي بما فيه الكفاية لقمع المعارضة الفلسطينية لكن ضعيف بما يكفي بحيث لا يتحدى حرية إسرائيل في فعل ما تريد، أو لأن يصبح أساساً لدولة

الأولى التي تغير فيها السلطات الإسرائيلية موقع دفن اليوسفية. ففي عام 2014، منعت البلدية مواطنين من القدس من دفن أقاربهم في المنطقة الشمالية من المقبرة وأزال 20 قبراً لجنود أردنيين قتلوا عام 1967. في كانون الأول/ديسمبر 2020، هدمت درجاً وسياجاً في المقبرة. وتم تداول صور على وسائل التواصل الاجتماعي لفلسطينيين يمسكون بقبور أفراد عائلاتهم والقوات الإسرائيلية تعقلهم وتضربهم وتحاول جرحهم بعيداً. Dweik، "Palestinians vow to defend graves in Jerusalem cemetery"، مرجع سابق. قيدت السلطات الإسرائيلية الوصول إلى المقبرة وركبت كاميرات مراقبة، ومنعت عشرات المقدسيين من دخول المنطقة لزيارة قبور أقاربهم.

Melhem، "Israel demolishes Muslim cemetery near Al Aqsa Mosque to build park" 75 مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع هيا نوش، المديرية التنفيذية لمنندى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، 22 شباط/فبراير 2022. انظر أيضاً Thabet Abu Ras، "Land Disputes in the Negev: The Case of the Bedouin in the Naqab"، Adalah، April 2006.

76 "Israeli police and Bedouin clash in tree-planting protests"، France 24، 13 January 2022
و "Israeli forces violently suppress Palestinian protest in Naqab"، Al Jazeera، 13 January 2022.

77 Aaron Boxerman، "Government legalizes 3 unrecognized Bedouin towns, fulfilling Ra'am's pledge"، Times of Israel، 3 November 2021. تعد الصدمات الأخيرة جزءاً من صراع بين الدولة الإسرائيلية وبدو النقب يعود إلى مرحلة تأسيس الدولة. لقد واجه البدو عمليات تهجير مستمرة من خلال تدمير القرى، ومصادرة الأرض والحرمات من الخدمات الأساسية. وقد قمع قوات الأمن الإسرائيلية الاحتجاجات المتكررة للبدو، وبعنف في كثير من الأحيان.

78 قال: "أعتقد أن الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي، والهجمات التي تشن من قبل الجانبين، وتردي الحوكمة، وتراجع الثقة بمؤسسات الدولة، بالمحاكم، والجرائم - كل هذه تشكل أكبر تهديدات لمستقبل البلاد". مقتبس في Luke Tress، "Societal rifts a larger threat to Israel than foreign enemies, ex-IDF chief says"، Times of Israel، 21 January 2022.

79 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022. أحد الدبلوماسيين قال: "ليس لدى السلطة الفلسطينية أي مال وقد لا تبقى على قيد الحياة".

فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل، وهو ما يعارضه بينيت، كتنبيه من قبله بشكل موثق.⁸⁰ دبلوماسيون غربيون يرون في الرئيس الفلسطيني العقبة الرئيسية أمام إجراء إصلاحات ديمقراطية طال أمد انتظارها من السلطة الفلسطينية. فهو يعارض الانتخابات – "محمود عباس لا يريد إجراء انتخابات لا يستطيع أن يكسبها"، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين – ووجوده يعيق حتى احتمال الشروع في نقاشات حول بدائل حل الدولتين، الذي يبدو بعيد المنال على نحو متزايد.⁸¹ إلا أن موقف عباس فيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية يتناغم مع أحد دوافع إسرائيل وتتشاطر العواصم الغربية في المحافظة على حياة السلطة الفلسطينية، وهو ضمان ألا تصل حماس إلى السلطة من خلال الانتخابات.

ما من شك في أن قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم بحاجة لتعزيز كبير إذا كان لها أن تحقق دورها المحدود، لكن الحيوي، بصفتها المقدم الرئيسي للخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والأمن والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الكهرباء، والماء والصرف الصحي، لأكثر من خمسة ملايين فلسطيني يقيمون في الأراضي المحتلة. كما أن السلطة الفلسطينية هي أكبر مقدم لفرص العمل. وإذا انهارت، دون وجود آليات مؤسسية بديلة لملاء الفراغ، فإن ذلك سيخاطر بالتسبب بأزمة إنسانية وتوليد عدم استقرار واسع النطاق.

إلا أن استخدام إسرائيل للسلطة الفلسطينية بصفته ذراعها الأمني في الضفة الغربية مثير للقلق على نحو خاص. فمنذ بدايتها بعد اتفاقات أوسلو، لعبت السلطة الفلسطينية دوراً محورياً في تخفيف حدة المقاومة لحكم إسرائيل العسكري وأيضاً معارضة حكمها هي. في الوقت نفسه، أصبحت مقاومة السلطة الفلسطينية نفسها للاحتلال أقل احتمالاً، وذلك لأنها فقدت جزءاً كبيراً من شرعيتها في أوساط الفلسطينيين وبات اهتمامها الحصري تقريباً يتركز على المحافظة على بقائها؛ ودعم إسرائيل وحده هو الذي يمكن أن يساعد في المحافظة على ذلك البقاء.⁸² ولم يعط استئناف الدعم المالي والأمني من إسرائيل وإدارة بايدن حافزاً كبيراً لعباس للسعي لتحقيق المصالحة مع حماس وخصومه السياسيين الآخرين أو معالجة العجز في الشرعية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية من خلال الانتخابات.⁸³ في الواقع، فإنها تشجع نزعات القمع والفساد لدى السلطة الفلسطينية وتحاشيها للمساءلة. وقد استمرت القوات الأمنية في السلطة الفلسطينية بقمعها للمعارضة الفلسطينية، والقيام باعتقالات كاسحة، وفي إحدى الحالات سينة الصيت، قتلت ناشطاً بارزاً خلال اعتقاله في حزيران/يونيو.⁸⁴ وقد خرج الناشطون في احتجاجات رداً على ذلك، خصوصاً في جنين، وحول نابلس وفي مخيمات اللاجئين، الأمر الذي يُبرز مستوى الإحباط الفلسطيني حيال الوضع؛ وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على استعادة النظام هناك. ويكشف اعتمادها المتقطع على قوات الأمن الإسرائيلية عن عدم قدرتها على السيطرة وطبيعتها الاتكالية.⁸⁵ ويستمر الإنفاق الأمني في الاستحواذ على حصة غير متناسبة من موازنة السلطة الفلسطينية ويشكل نسبة متزايدة من المساعدات الدولية التي تتلقاها.⁸⁶

⁸⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022. دبلوماسي أوروبي قال: "يجب على أوروبا أن تتمسك بحل الدولتين لأن الخصمين – إسرائيل والسلطة الفلسطينية – لم يتخليا عنه. إنه الغراء الذي يحافظ على تماسك الأشياء معاً".

⁸¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

⁸² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في فتح، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات/مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط مع سياسيين فلسطينيين، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

⁸³ لا تقدم الولايات المتحدة أمراً تذكر، ولا دعماً لموازنة السلطة الفلسطينية بسبب القيود التي وضعها الكونغرس. دبلوماسي أميركي قال: "أيدينا مقيدة. ما نقدمه للسلطة الفلسطينية ضئيل للغاية. إسرائيل هي التي تحافظ على بقاء السلطة الفلسطينية على قيد الحياة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

⁸⁴ "Rights activist 'beaten to death' in Palestinian Authority custody", France 24, 24 June 2021.

⁸⁵ لقد اشتهرت مخيمات اللاجئين بكونها خارج قدرة قوات أمن السلطة الفلسطينية على العمل منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994، وهو السبب الذي يدفع الجيش الإسرائيلي عادة إلى دخول المخيمات لاعتقال المشتبه بهم. كما حدثت زيادة أيضاً في قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات الاعتقال في سائر أنحاء الضفة الغربية، خصوصاً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، بما في ذلك خلال الصدمات التي تلت الاحتجاجات في بلدات وقرى مثل جنين، والخليل، وبيتا، وبرقة وطوباس. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في قوات الأمن الوطني الفلسطيني وجهاز الأمن الوقائي، 6 كانون الأول/ديسمبر 2021.

⁸⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة التنمية الدولية البريطانية ومنسق أمني أميركي، نيسان/أبريل 2021. انظر أيضاً: Fadi Quran and Tahani Mustafa, "Palestine and COVID-19: 2021".

في حين تفكر الحكومة الإسرائيلية الجديدة في تعزيز قوة سلطة فلسطينية فمعية ولا تحظى بالشعبية في إطار صفقة تفهم هي والسلطة الفلسطينية أنها في مصلحتهم المشتركة، فإن هذه المقاربة خطيرة على المدى القصير والطويل أيضاً. إن استئناف الاتصالات رفيعة المستوى مع السلطة الفلسطينية ليست خطوة باتجاه إعادة إطلاق عملية سياسية، ودفع فكرة الدولتين أو إعادة بناء ما كان يشار إليه سابقاً باستعداد مؤسسات الدولة الفلسطينية. فقد بات واضحاً أن هذا تمرين مشترك في منع قيام تحدٍ شعبي فلسطيني قوي للوضع الراهن، تمرين يدار من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية لمصلحتهم. إنه يقوض قدرة الفلسطينيين على أن يكون خيارهم بيدهم، الأمر الذي يضيف إلى مناخ 'طنجرة الضغط' ويمنع تجدد السياسة الفلسطينية الذي من شأنه أن يوفر للفلسطينيين قيادة قوية وخاضعة للمساءلة، وتوفر للجهات الفاعلة الخارجية محوراً قادراً وذو مصداقية وإسرائيل عنواناً موحداً للتفاوض.

VI. كلمات غير مقرونة بالأفعال

في غياب استراتيجية قابلة للحياة لإنهاء الصراع، يبدو أن استراتيجية "التقليص" تناسب الجهات المعنية الدولية، التي ليس لديها أي طموح لتسوية الصراع، والتي لا تتعرض لأي ضغط لفعال ذلك ولديها أيضاً هواجس أخرى في سياساتها الخارجية – وبشكل رئيسي، الآن، الحرب في أوكرانيا – التي تعتبرها أكثر إلحاحاً. ترحب هذه الجهات بلهجة حكومة بينيت – لايبند الأكثر نعومة حيال الولايات المتحدة وأوروبا على وجه الخصوص، في تحوّل جدير بالانتباه عن اللهجة الأكثر عدوانية لحقبة نتنياهو.⁸⁷ ويقول مسؤولون أميركيون إنهم لا يريدون "هز القارب" في علاقاتهم مع إسرائيل.⁸⁸

لكن حتى مع ملاحظة الخطوات الإسرائيلية لتحسين الظروف في الأراضي المحتلة، فإن البعض يشكك بجوهر هذه الجهود. دبلوماسي أوروبي قال، على سبيل المثال: "تريد الحكومة الإسرائيلية الجديدة إرسال بوادر حسن نية، لكننا من الناحية العملية لا نرى كثيراً. إنها تختار الأشياء التي تجدها أكثر سهولة. إضافة إلى أن جزءاً كبيراً منها لفظي وحسب".⁸⁹

وهكذا، فإن الجهات الفاعلة الدولية استقرت على مقاربة العمل كالمعتاد، ربما على أمل أن تضمن الحكومة الجديدة مرور وقت لا بأس به قبل حدوث تصعيد كبير، وهو ما يراه الجميع أمراً محتوماً في غياب خطوات سياسية ذات معنى. إدارة بايدن، التي سرها رحيل نتنياهو، عبرت عن دعمها لحكومة الائتلاف التي خلفته.⁹⁰ في آب/أغسطس 2021، قام بينيت بأول زيارة له كرئيس للوزراء إلى واشنطن والتقى بايدن، في الوقت الذي كانت فيه أزمة أفغانستان تتفجر. رغم الخلافات بشأن إيران، أكد بايدن

Alaa و "Lessons for Leadership During Times of Crisis", Al-Shabaka, 10 September 2020
Tartir, "Palestinian Authority Security Forces: Whose Security?", Al-Shabaka, 16 May 2017.
Lazar Berman, "Stressing new coalition's liberal values, Lapid looks to revive ties with
87 "Israel's foreign policy has changed in tone, not in 'EU'", *Times of Israel*, 12 July 2021
substance", *The Economist*, 4 September 2021.

⁸⁸ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. محلل إسرائيلي قال إن إدارة بايدن الجديدة أمرت موظفيها في مطلع عام 2021 "بإبقاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في صندوق، وعدم تركه ينفجر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022. مسؤول أميركي عبر عن ذلك في كانون الثاني/يناير 2022 على النحو الآتي: "نسعى للتعويض عن الضرر الذي حدث خلال العقد الماضي وإعادة بناء الذاكرة العضلية للإسرائيليين والفلسطينيين في حديثهم إلى بعضهم البعض. ... إذا صرخنا بشأن كل [فعل إسرائيلي يحدث أثراً عكسياً]، فإن ذلك سيدفعنا إلى صراع على أشياء أصغر. من الأفضل الإبقاء على الأمور في حالة أكثر هدوءاً في الوقت الذي يمكن فيه لبعض إجراءات بناء الثقة أن تحدث. إننا نحاول إعادة تأسيس الاتصالات، وقد جرت اتصالات أكبر [نتيجة لذلك]". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، كانون الثاني/يناير 2022.

⁸⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021. الصورة تبدو مختلفة من منظور الفلسطينيين في الضفة الغربية. سالم براهيم، المدير التنفيذي للمعهد الفلسطيني للدبلوماسية العامة، قال: "المحيط هو أن الكثير من الأوروبيين معجبين بلايد. هناك هذا الأثر الذي يحدثه لايبند حيث يعطيهم بصدق رسالة يقبلونها، وهذا يعني وجود قدر أقل من المساءلة. الأوروبيون يمنحون الحكومة فرصة في حين أن الواقع على الأرض يصبح أسوأ. هذا التناقض محبط جداً". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

⁹⁰ انظر Jacob Magid, "Memory of Netanyahu era gives Bennett leverage over Biden, at least for now", *Times of Israel*, 27 July 2021.

ليبنيت دعمه "الحاسم" لإسرائيل.⁹¹ باستثناء إلزام نفسها بالتراجع عن أحد قرارات سلفها المتمثل في إعادة فتح القنصلية الأميركية (للفلسطينيين) في القدس الشرقية (وهو تعهد لم تف به حتى الآن) – فإن إدارة بايدن تبنت رداً خافتاً على الأفعال الإسرائيلية المدمرة.⁹² ورداً على تصنيف ست منظمات فلسطينية على أنها "إرهابية"، ادعت وزارة الخارجية الأميركية فقط أن إسرائيل لم تعلمها مسبقاً بالقرارات وطلبت توضيحاً لذلك.⁹³ المقاومة الوحيدة الجديرة بالاهتمام أتت من أعضاء تقديميين في الكونغرس.⁹⁴

الإدارة حريصة على نحو خاص على العمل مع حكومة بينيت – لايبيد في إدارة ملف إيران بطرق تتفادى حدوث تداعيات سياسية، كأن تحرض الجمهوريين ضد الإدارة الديمقراطية أو تحرض أجنحة الحزب الديمقراطي ضد بعضها بعضاً لمصلحة الجمهوريين أو كلا الأمرين، كما كان يفعل نتنياهو. لقضية إيران أهمية أكبر بالنسبة لكلا الحكومتين حالياً من التطورات على الجبهة الفلسطينية. مستشار الأمن القومي جاك سوليفان اجتمع مع بينيت في إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر لتأكيد التزام الولايات المتحدة بـ "استراتيجية مشتركة" فيما يتعلق بالمفاوضات مع إيران خدمة للمصالح الأمنية لكلا البلدين.⁹⁵

وعلى نحو مماثل، اقتصر الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية على دبلوماسية التصريحات في وجه الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. لدى إسرائيل بعض الداعمين بين الحكومات الأوروبية، وآخرون لا يرون مكسباً سياسياً في مقاومة إسرائيل، خصوصاً ألا يفعلوا ذلك عندما تكون القيادة الفلسطينية المعترف بها نفسها شبيهة مينة دون الدعم الإسرائيلي، والاتحاد الأوروبي يريد المحافظة على السلطة الفلسطينية حية لتكون سداً في وجه حماس. بعض أعضاء الاتحاد، مثل إيطاليا وهولندا، يقولون إنهم أحجموا عن تبني موقف قوي أو اتخاذ إجراءات، جزئياً لأنهم يريدون إعطاء فرصة لـ "حكومة ما بعد نتنياهو" هذه ومبادراتها الاقتصادية في الأراضي المحتلة.⁹⁶ يقولون إنه ليس لديهم أو هام بشأن مدى فائدة هذه المبادرات للسكان الفلسطينيين بشكل عام. لكن رغم ذلك يقولون إن الإجراءات يمكن أن تخفف بعض المصاعب الحياتية. ويمكن أن يفكروا باتخاذ موقف أقوى فقط إذا اتخذت الحكومة الإسرائيلية ما يسمونه "خطوة غير قابلة للعكس" – وهي فكرة مطاطية.⁹⁷

لا يبدو أن هناك أي دولة رئيسية عضو في الاتحاد الأوروبي مستعدة لاستثمار رأس مال سياسي في هذه المرحلة. دبلوماسي أوروبي رفيع قال:

Anne Gearan and Sean Sullivan, "Biden, Bennett open new chapter in U.S.-Israel relations with White House visit", *Washington Post*, 27 August 2021.

"US holding off on reopening Jerusalem consulate amid strong pushback from Israel", *Times of Israel*, 15 December 2021.

Ben Samuels, "U.S. seeks clarification after Israel labels six Palestinian NGOs as terror groups", *Haaretz*, 22 October 2021. أحد موظفي الكونغرس الأميركي من المطلعين على معلومات تقاسمتها إسرائيل مع الولايات المتحدة قال إنها غير مقنعة ومن غير المرجح أن تقع البيت الأبيض. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات/مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. مسؤول أميركي أكد أنه بحلول آذار/مارس 2022، لم تكن إسرائيل قد قدمت أية معلومات جديدة مقنعة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

⁹⁴ وقع عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي الديمقراطيون على قرار قدمته عضوة الكونغرس عن مينيسوتا، بيتي ماكولم في 28 تشرين الأول/أكتوبر، يدين قرار إسرائيل بأنه "قمعي". "Progressive Democrats push resolution against Israel's NGO terror designations", *Haaretz*, 28 October 2021.

"PM Bennett meets with US National Security Advisor Jake Sullivan", press release, ⁹⁵ Israeli Foreign Ministry, 22 December 2021.

⁹⁶ دبلوماسي أوروبي رفيع قال: "يستعمل الأوروبيون دائماً ذريعة لعدم دفع الحكومة الإسرائيلية الجديدة لاتخاذ خطوات إيجابية. سابقاً، كان الأمر يتعلق بهشاشة الائتلاف، والآن [الحاجة لتمرير موازنة الدولة الإسرائيلية. ما الذريعة القادمة؟] انتظار أن يصبح لايبيد رئيساً للوزراء؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. (مرر الكنيست الإسرائيلي موازنة لسنتين في وقت لاحق من ذلك اليوم).

⁹⁷ مسؤول أوروبي رفيع قال: "نحن واضعون، وليس لدينا أي أو هام بشأن الحكومة الجديدة. لسنا مبهورين بها على الإطلاق. لكن بعد نتنياهو يسعدنا أن يكون هناك شخص [مثل لايبيد] نستطيع أن نتحدث معه ويستطيع أن يطلق مبادرات صغيرة من شأنها أن تساعد بعض العائلات الفلسطينية على الأقل. هذا موقعنا من حيث الطموحات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أوروبي، كانون الثاني/يناير 2022. مسؤول آخر قال: "ما سياستنا في إسرائيل – فلسطين؟ علينا أن نضمن فقط عدم حصول شيء لا يمكن عكسه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الأول/ديسمبر 2021.

التشخيص واضح. نعرف أن الوضع الراهن غير مرضٍ، وأنه يمكن أن يصبح أسوأ. لكن الوضع هنا لم يعد بين الأولويات الأوروبية القصوى. لماذا يعرض وزير خارجية أوروبي نفسه للمشاكل عبر تبني سياسة جريئة ليس أمامها أي فرصة في النجاح؟ ثمة غياب للقيادة في الولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بالصراع.⁹⁸

دبلوماسي آخر أشار إلى الاتحاد الأوروبي على أنه "مفرط في رد الفعل" وعاجز عن التخطيط الاستراتيجي، بشكل رئيسي بسبب "الاستثنائية الإسرائيلية": "لا تستطيع انتقاد إسرائيل خشية أن تعرض نفسك لاتهامات بمعاداة السامية".⁹⁹

رداً على تصنيف ست منظمات فلسطينية على أنها إرهابية، لاحظ الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل أنها "مبعث قلق كبير" وقال إن الاتحاد الأوروبي سيدرس الادعاءات "بشكل وثيق جداً".¹⁰⁰ في اجتماع لجنة الارتباط المشكلة لهذا الغرض والتي تجمع إسرائيل، والسلطة الفلسطينية والحكومات الأوروبية المانحة، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أضاف أن الاتحاد الأوروبي لم يستلم أية أدلة تثبت الاتهامات.¹⁰¹ المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، عبر عن قلق الاتحاد فيما يتعلق بتصنيف المنظمات الست، على الأقل لأن بعضها تلقى تمويلاً من الاتحاد الأوروبي ومن حكومات أوروبية، مؤكداً التزام الاتحاد بالدور المحوري للمجتمع المدني في الحياة الديمقراطية وطلب توضيحات، بينما أكد على أن إسرائيل لم تثبت ادعاءات سابقة بشأن إساءة استعمال أموال الاتحاد الأوروبي.¹⁰² إلا أن مثل هذه التصريحات لا تتسجم مع السياسة الفعلية للاتحاد الأوروبي. فقد أوقفت المفوضية الأوروبية تمويل الاتحاد الأوروبي لمنظمة الحق استناداً إلى مثل تلك المزاعم، رغم أن عمليات المراجعة المالية الداخلية لم تجد "مخالفات أو انتهاكات للالتزامات".¹⁰³

كما يستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدعوة إسرائيل لوقف هدم المنازل وعمليات الطرد، ووقف التوسع الاستيطاني، مشيرين إلى أن التوسع "لا ينسجم إطلاقاً مع جهود تخفيف حدة التوترات وضمان الهدوء".¹⁰⁴ لكن لم تقرن أي دولة أوروبية كلماتها بالأفعال. فمن المؤكد أن أيّاً منها لم تتخذ خطوات للاعتراض على طرح إسرائيل لمخططات الطرق والبنية التحتية في القدس وأجزاء أخرى من الضفة الغربية.¹⁰⁵

⁹⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

⁹⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2022.

¹⁰⁰ وأضاف أن منظمات المجتمع المدني "قوة مهمة في تعزيز القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية في سائر أنحاء العالم وفي فلسطين". Josep Borrell, Vice President of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Diplomacy, "Statement by Josep Borrell, Vice President of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Diplomacy, in a meeting with Prime Minister Mohammad Shtayyeh", European External Action Service, 27 October 2021.

¹⁰¹ "Israel hasn't provided evidence on labeling of Palestinian NGOs, EU foreign minister says", *Haaretz*, 16 November 2021.

¹⁰² "Israel/Palestine: Statement by the Spokesperson on the Listing of Six Palestinian Organisations as Terrorist Organisations", European External Action Service, 28 October 2021.

¹⁰³ "Statement Al-Haq about funding suspension imposed by the European Commission", Al-Haq, 21 January 2022. In response, al-Haq's director said, the group is suing the EU for breach of contract. Crisis Group interview, Sha'wan Jabarin, Ramallah, 7 March 2022. رداً على ذلك، قال مدير الحق إن المنظمة رفعت قضية على الاتحاد الأوروبي لمخالفة عقده معها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شعوان جبارين، رام الله، 7 آذار/مارس 2022.

¹⁰⁴ انظر إعلان الناطق باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان الإسرائيلية: "Israel: Statement by the Spokesperson on Further Settlement Expansion", 29 October 2021.

¹⁰⁵ خبير إسرائيلي أشار إلى أنه في حين تستطيع الجهات الفاعلة الخارجية انتقاد بناء وحدات سكنية في المستوطنات الإسرائيلية، فإنها تواجه صعوبة أكبر في فعل ذلك في حالة البنية التحتية التي تمكن عمليات بناء إضافية من ذلك النوع، مثل شبكة الطرق المتاح الوصول إليها للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. لكنه أشار أيضاً إلى أن الطرقات، التي تربط المستوطنات، بإسرائيل، تُمد بشكل رئيسي للالتفاف على المجتمعات الفلسطينية واجتذاب مستوطنين جدد، وفلسطينيو الضفة الغربية مستفيدين جانبيين، بالنظر إلى أن الطرقات توفر مداخل محدودة بالنسبة لهم ولا تربط بلداتهم وقراهم بشكل مباشر. ونتيجة لذلك، فإن الربط المتزايد للمستوطنات يفصل الارتباط القائم منذ أمد بعيد بين المجتمعات الفلسطينية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع يهودا شاؤول، القدس، 5 آذار/مارس 2022.

تشير مقارنة الحكومات الغربية، التي تتميز بالتأكيد على التزاماتها بحل الدولتين لكن دون استثمار سياسي يذكر، إلى غياب أي استراتيجية¹⁰⁶ ودون وجود رغبة بتغيير السياسات، أو تحدي إسرائيل أو مراجعة الثقة في سلطة فلسطينية دون إصلاح (وهيئات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي أصبحت بالية أيضاً)، يبدو أنهم يدعمون إجراءات بناء الثقة التي تقوم بها إسرائيل على أنها أفضل من لا شيء، حتى لو لم ترق إلى الكثير، على أمل أن هذه ستقلص حدة التوترات وتحافظ على الاستقرار قصير الأجل.

لكن إجماعهم عن دفع إسرائيل يبدو مبالغاً به ويمكن أن يحدث أثراً عكسياً. في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، مرر الائتلاف الإسرائيلي موازنة لسنتين دون حدوث أزمة في اللحظة الأخيرة، وتمكن من التغلب على أحد التحديات الرئيسية لاستقراره. ويستمر عمل الائتلاف في مواجهة أزمات دورية، وقد يستخدم القادة الإسرائيليون هذه الهشاشة كمبرر أمام جماهيرهم في الخارج لتفادي الحاجة لمعالجة أسئلة مهمة حول القضية الفلسطينية. سيتمكن حلفاء إسرائيل الغربيون فقط من ضمان مرونة الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بفلسطين إذا اختبروها. علاوة على ذلك، فإن استمرار الإهمال من قبل العالم الخارجي يمكن فقط أن يشجع إسرائيل على المضي في عمليات الضم بحكم الأمر الواقع، وبذلك يجعل خيار الدولتين أقل واقعية ويجعل زيادة حدة العنف أكثر رجحاناً. وكمنتج جانبي، يمكن أن يتسبب في أزمة للائتلاف يحدثها أعضاؤه من يسار الوسط.¹⁰⁷

VII. الخلاصة

تبدو الجهات الفاعلة الدولية في حالة تجمد في وجه استمرار اتباع إسرائيل إجراءات قمعية حيال الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استبدلت سلبيتها في وجه مقاومة ننتياهو العدائية بنفس السلبية احتراماً للهجة انتلاف بينيت – لايبدا الأكثر نعومة. ويبقى الموضوع المشترك غياب استثمار سياسي أو استراتيجية سياسية، وخصوصاً فيما يتعلق بالطرف الأكثر قوة. بعبارة أخرى، فإن المتغير ليس الائتلاف الإسرائيلي الحاكم بل عدم استعداد الأطراف الخارجية لمساءلة إسرائيل أو الدفع نحو إجراء إصلاحات سياسية للسلطة الفلسطينية. وبالنظر إلى أنها لا ترى مساراً دبلوماسياً إلى الأمام، فإنها غير مستعدة للوقوف في وجه الحكومة الائتلافية، جزئياً بسبب خشية مبالغ بها من تقويض استقرارها إلى حد الانهيار، وجزئياً بسبب أولويات أخرى، سواء كان الاتفاق مع إيران، أو الأزمة الأوكرانية أو الجائحة، وجزئياً بسبب حقيقة أن الفلسطينيين لا يستطيعون حشد الدعم أو انتزاع تكلفة معينة لتجاهل وضعهم. كما يبدو أنها تقبل رواية الحكومة بأنها تحاول تحسين حياة الفلسطينيين لكن دون تقديم أي تنازلات سياسية.

إن عدم تحرك القوى الخارجية يساعد الحكومة الائتلافية الإسرائيلية في تفادي بعض المصادر المحتملة للتوتر الداخلي، لكنه يلحق الضرر ولا يساعد أفاق حل الدولتين الذي تدعي أنها تريده. بعبارة أخرى، يبدو أن الوضع الراهن الناشئ يتم تأكيده في إسرائيل – فلسطين، رغم كل الأدلة على أن انتهاج سياسة 'العمل سائر كالمعتاد' من شأنه فقط أن يتسبب في انفجارات جديدة ومتكررة للعنف. ويمكن المجادلة بأن الأمور أسوأ من ذلك، لأنه يبدو أن الحكومة الجديدة أطلقت يدها لتصعيد عمليات القمع وتتخذ خطوات ترددت حكومات سابقة في اتخاذها – في تسريع عمليات الطرد من المنازل في القدس الشرقية، وشرعة المستوطنات البعيدة وتحفيز النمو الاستيطاني في مناطق حساسة للغاية، وفي تجريم بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي تحظى بأكبر احترام دولي.

إن اتخاذ موقف دولي أكثر حزماً منطقي أكثر. على المدى المتوسط، ينبغي على القوى الأجنبية الضغط للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد في قطاع غزة، والعودة إلى الوضع الراهن في الحرم الشريف، ووقف أوامر الإخلاء في القدس الشرقية وهدم المنازل في سائر أنحاء القدس الشرقية والضفة الغربية، ووقف التوسع الاستيطاني. ويتعين عليها دعم إجراء الانتخابات الفلسطينية في ظروف تحقق أكبر قدر ممكن

¹⁰⁶ بالنسبة للإشارة المعتادة إلى حل الدولتين، انظر صياغة الحكومة الفرنسية: "Statements made by the

Ministry for Europe and Foreign Affairs Spokesperson", 25 October 2021.

¹⁰⁷ بعد أن جعل غانتس عمل ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية غير قانوني وبعد أن أعلن وزير الإسكان زائيف إلكين خطة لمضاعفة عدد سكان إسرائيل في وادي الأردن، حذر عضوا الكنيست عن حزب ميرتس غايي لاسكي وموسي راز من أن هذه التحركات تهدد استقرار الائتلاف. "Meretz MKs warn plan to double

Jordan Valley settlers imperils coalition", Times of Israel, 7 November 2021.

من الحرية والنزاهة، بما في ذلك بمشاركة فلسطينيي القدس الشرقية. كما يبقى من المهم مراجعة الشروط التي فرضتها الرباعية (الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا) على حماس على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية – الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والقبول بجميع الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية السابقة – بطريقة تسمح للتنظيم على الأقل بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية.¹⁰⁸ بشكل عام، عليها أن تعيد التفكير في الانخراط الدولي في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ إذ تذكر سياسات حكومة بينيت – لا يبدد مرة أخرى أنه يموت عملية السلام وتقلص آفاق حل الدولتين فإن عملية إعادة التفكير ينبغي إجراؤها، فقد تأخرت أصلاً.

القدس/رام الله/بروكسل، 28 آذار/مارس 2022

¹⁰⁸ مجموعة الأزمات (بالشراكة مع مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط)، ما وراء المجريات المعتادة في إسرائيل – فلسطين، مرجع سابق.

الملحق أ. عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات تقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين، والإقليميين والوطنيين. كما تنشر مجموعة الأزمات *كرائيسيسوتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنظماً حول وضع ما يصل إلى 80 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، ووزيرة خارجية الأرجنتين ورئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة السابقة، سوزانا مالكوورا.

عُيِّنَت كمفورت إيرو رئيسة ومديرة تنفيذية لمجموعة الأزمات في كانون الأول/ديسمبر 2021. انضمت إيرو إلى مجموعة الأزمات أولاً مديرة لمشروع غرب أفريقيا في عام 2001 ومن ثم رُقِيَتْ لتصبح مديرة لبرنامج أفريقيا ونائبة رئيس مؤقتة. بين الفترتين عملت فيهما في مجموعة الأزمات، عملت في المركز الدولي للعدالة الانتقالية ولصالح الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكيف، ومانيلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والمؤسسات والموارد الخاصة. أما الأفكار، والآراء والتعليقات فتعود لها ولا تمثل أو تعكس وجهات نظر أي من المانحين. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الدفاع الوطني الكندية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، وزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، الإمارات العربية المتحدة (وزارة الخارجية والتعاون الدولي وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، مؤسسة فورد، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاترين ت. ماكارت، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان وكفلر، وشتيفتونغ ميركاتور، وصندوق ويلسبرينغ الإنساني.



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 235, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.